



تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية

Analyzing and Evaluations The Financial Performance of The Kuwaiti Oil Corporation

إعداد الطالب

مشعل جهز المطيري

الرقم الجامعي 400910398

إشراف

الدكتور

علي عبد الغني اللايذ

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

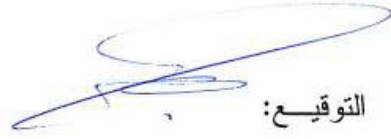
الفصل الأول / 2010 - 2011

التفويض

أنا مشعل جهز المطيري أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً
والكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات
العلمية عند طلبها.

الاسم: مشعل جهز المطيري

التاريخ: 30 / 11 / 2011


التوقيع:


التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية

وقد أجزيت بتاريخ 30 / 11 / 2011

<u>الاسم</u>	<u>أعضاء لجنة المناقشة</u>	<u>التوقيع</u>
الدكتور علي عبد الغني اللايد	رئيساً ومشرفاً	
الدكتور يونس عليان الشويكي	مناقشاً داخلياً	
الدكتور غسان فلاح المطارنة	مناقشاً خارجياً	

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى الذي منحني العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع، ويسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور علي اللايد الذي واكب هذا الجهد منذ كان فكرة حتى أصبح حقيقة رأت النور برعايته المباركة وتوجيهاته الرشيدة.

كما أتقدم بعظيم الشكر والعرفان للأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة الشرق الأوسط والإداريين والعاملين فيها على حسن المعاملة وطيبها، كما وأشكر كل من أسهم في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى إدارة هذا الصرح العلمي الكبير، جامعة الشرق الأوسط ممثلة برئيسها ونوابه الأفاضل على جهودهم الطيبة، كما أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الموقرة ممثلة بالدكتور غسان المطارنة والدكتور يونس الشوبكي.

الإهداء

أهدي حصيلة هذا الجهد المتواضع إلى:

وطني العزيز: الكويت

من غرس في نفسي القيم النبيلة والمثل العليا بمعانيها الشامخة
روح والدي الحبيب

من جُعلت الجنة تحت أقدامها صاحبة القلب الكبير النابض بالحنان
والدتي الحبيبة

واهبة العزم والتصميم والمثابرة وناظرة الحلم يتحقق
زوجتي الحبيبة الغالية

من سرقتني هوايات العلم والمعرفة من بينهم لأعيش على أملهم
أبنائي وبناتي

من جمعتني بهم زكريات الطفولة الجميلة

أشقائي وشقيقاتي

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	عنوان الرسالة
ب	تفويض الجامعة
ح	إجازة الرسالة
د	الشكر والتقدير
هـ	الإهداء
و	فهرس المحتويات
ط	قائمة الجداول
ي	الملخص باللغة العربية
ل	الملخص باللغة الإنجليزية
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
2	1-1 تمهيد
3	2-1 أهداف الدراسة
4	3-1 أهمية الدراسة
4	4-1 مشكلة الدراسة وعناصرها
6	5-1 فرضيات الدراسة
7	6-1 حدود الدراسة
7	7-1 المصطلحات الإجرائية
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
10	1-2 تقييم الأداء
13	1-1-2 أهمية تقييم الأداء
16	2-1-2 مقومات الأداء الجيد
17	3-1-2 الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء
18	4-1-2 مراحل تقييم الأداء
19	5-1-2 اتجاهات تقييم الأداء
25	6-1-2 أنواع معدلات الأداء

27	2-2 مؤشرات الأداء المالية المبنية على الربح المحاسبي
28	1-2-2 معدل العائد على الأصول
28	2-2-2 معدل العائد على حقوق الملكية
28	3-2-2 ربحية السهم
28	4-2-2 نصيب السهم من التدفقات النقدية التشغيلية
29	3-2 مؤشرات الأداء المالية المبنية على التدفق النقدي
36	1-3-2 أهداف وأهمية قائمة التدفقات النقدية
37	2-3-2 أغراض قائمة التدفقات النقدية
45	4-2 نبذة عن مؤسسة البترول الكويتية
47	5-2 الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية
50	6-2 الدراسات السابقة
50	1-6-2 الدراسات باللغة العربية
58	2-6-2 الدراسات باللغة الانجليزية
62	2-6-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
الفصل الثالث: منهجية الدراسة	
64	1-3 منهج الدراسة
64	2-3 مجتمع الدراسة والعينة
69	3-3 أدوات الدراسة
70	4-3 صدق الأداة وثباتها
73	5-3 الأساليب الإحصائية
74	6-3 أساليب جمع البيانات والمعلومات
الفصل الرابع: عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات	
77	1-4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
77	1-1-4 المؤهلات والخبرات الفنية
78	2-1-4 التغيرات التي تطرأ على معايير الأداء
80	3-1-4 التحديث والتطوير التكنولوجي

83	4-1-4 الهيكل التنظيمي
84	5-1-4 التعليمات والقوانين المالية
86	6-1-4 المتغير التابع: الأداء المالي
88	2-4 اختبار الفرضيات
88	1-2-4 اختبار الفرضية الأولى
89	2-2-4 اختبار الفرضية الثانية
90	3-2-4 اختبار الفرضية الثالثة
91	4-2-4 اختبار الفرضية الرابعة
92	5-2-4 اختبار الفرضية الخامسة
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
94	1-5 تحليل ومناقشة الإستنتاجات
96	2-5 التوصيات
المراجع والملاحق	
97	المراجع باللغة العربية
103	المراجع باللغة الإنجليزية
106	ملحق استبانة الدراسة
112	أسماء محكمي الاستبانة

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الجدول
62	مميزات الدراسة الحالية مقارنة مع الدراسات السابقة	الجدول (1-2)
65	الإطار العام للدراسة	الجدول (1-3)
65	توزيع عينة الدراسة من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في مؤسسة البترول الوطنية حسب العمر	الجدول (2-3)
66	توزيع عينة الدراسة من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في مؤسسة البترول الوطنية حسب سنوات الخبرة الوظيفية	الجدول (3-3)
67	توزيع عينة الدراسة من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في مؤسسة البترول الوطنية حسب المسمى الوظيفي	الجدول (4-3)
68	توزيع عينة الدراسة من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في مؤسسة البترول الوطنية حسب التخصص	الجدول (5-3)
71	قيمة معامل الثبات للمتغيرات للاستبانة	الجدول (6-3)
71	اختبار مقياس الاستبانة	الجدول (7-3)
72	مقياس لتحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي	الجدول (8-3)
77	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الأولى	الجدول (1-4)
79	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الثانية	الجدول (2-4)
81	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الثالثة	الجدول (3-4)
83	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الرابعة	الجدول (4-4)
85	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الخامسة	الجدول (5-4)
87	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع	الجدول (6-4)
88	نتائج اختبار t . test للفرضية الأولى	الجدول (7-4)
89	نتائج اختبار t . test للفرضية الثانية	الجدول (8-4)
90	نتائج اختبار t . test للفرضية الثالثة	الجدول (9-4)
91	نتائج اختبار t . test للفرضية الرابعة	الجدول (10-4)
92	نتائج اختبار t . test للفرضية الخامسة	الجدول (11-4)

الملخص باللغة العربية

تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية

إعداد مشعل جهز المطيري

إشراف الدكتور علي اللايد

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى امتلاك مؤسسة البترول الكويتية للآليات والأساليب المناسبة في أدائها المالي التي تؤهلها للقيام بواجباتها، إضافة إلى معرفة المعوقات التي تحول دون امتلاك تلك الآليات، وذلك بدراسة مقومات ومعايير الأداء المالي الجيد والتعرف على مدى توفرها في المؤسسة. وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين والمحاسبين في المؤسسة وتكون مجتمع الدراسة من شركات البترول الكويتية أما عينة الدراسة فتكونت من 284 من المديرين الماليين والمحاسبين في هذه الشركات . ولتحقيق هذا الهدف فإن الباحث تعامل مع نوعين من البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية التي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية وباستخدام استبانة , واستخدم الباحث عدداً من الأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (spss) . وقد تم اختبار الفرضيات بواسطة استخدام t-test (one sample t-test) , وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها:

1- وجود علاقة بين المؤهلات والخبرات الفنية التي يمتلكها الكادر المالي والمحاسبي العامل في مؤسسة البترول الكويتية وبين الأداء المالي.

2- أن هناك علاقة بين التغيرات التي تطرأ على معايير الأداء وبين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية.

3- أن هناك علاقة بين التحديث والتطوير التكنولوجي وبين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية.

4- وجود هيكل تنظيمي واضح ومعتمد يحدد اختصاصات وصلاحيات الكادر المالي والمحاسبي العامل في مؤسسة البترول الكويتية وبين الأداء المالي.

5- وجود علاقة بين التعليمات والقوانين المالية وبين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية.

وقدمت الدراسة عددا من التوصيات منها قيام مؤسسة البترول الكويتية باعتماد التكامل في عملية التقييم بين المؤشرات المالية وغير المالية ومراجعة القدرة التنافسية للمؤسسة، وإعادة النظر في النظام المالي المطبق مؤسسة البترول الكويتية

وقدمت الدراسة عددا من التوصيات منها :

1- قيام مؤسسة البترول الكويتية باعتماد التكامل في عملية التقييم بين المؤشرات المالية وغير المالية ومراجعة القدرة التنافسية للمؤسسة.

2- إعادة النظر في النظام المالي المطبق في مؤسسة البترول الكويتية، إذ أظهرت نتائج الدراسة أن ضعف المؤسسة بتوثيق بعض المعلومات الواردة إليها وكذلك في توزيعها على العاملين وخاصة في مجال المعايير والأنظمة.

Abstract

Analyzing and Evaluations The Financial Performance of The Kuwaiti Oil Corporation

Prepared By

Meshal Almutairi

Supervised By

Dr. Ali Al-laueth

The present study aimed to knowing the extent of Kuwaiti Oil Corporation possession of suitable mechanism and methods for its financial performance that make it able for the duties. Also, the study aimed to explore the obstacles that prevents the possession of those mechanisms. This was done by studying the standards of the good financial performance and exploring the extent of their availability at the institution according to the point of view of accounting managers and accountants in the institution. To achieve those objective, the researcher dealt with two types of data; primary and secondary, which were collected via the field study and a questionnaire.

The study came up with the following findings

- 1- That there is a relationship between the qualifications and the technical experiences of the financial and accounting staff working in the Kuwaiti Oil Institution possesses and the financial performance.
- 2- That there is a relationship between the changes of the criteria of performance and the financial performance of the Kuwaiti Oil Institution.
- 3- That there is a relationship between technological advancement and renewing and the financial performance of the Kuwaiti Oil Institution.

4-That there is a clear and adopted organizational framework that specifies the authorities of the financial and accounting staff working in the Kuwaiti Oil Institution and the financial performance.

5- That there is a relationship between the financial regulations and the financial performance of the Kuwaiti Oil Institution.

The study also came up with a number of recommendations That the Kuwaiti Oil Institution adopts the complementarily and integration between the financial and non-financial indicators. And, that it revises the competitive ability of the institution. That to reconsider the financial system applied in that the Kuwaiti Oil Institution.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 تمهيد

2-1 أهداف الدراسة

3-1 أهمية الدراسة

4-1 مشكلة الدراسة وعناصرها

5-1 فرضيات الدراسة

6-1 حدود الدراسة

7-1 المصطلحات الإجرائية

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 تمهيد

يعدّ العنصر المالي سبباً رئيسياً لنجاح أي شركة، كما أن الحفاظ على المال وحسن استغلاله مطلب ضروري ومهم للحفاظ على قوتها، حيث يسهم الأداء المالي في الشركات بصورة إيجابية في تقديم المعلومات المفيدة، في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات عن طريق أفراد وجهات داخل الشركة وخارجها، ولكي تحقق المعلومات المالية الفوائد المرجوة منها، ينبغي أن تكون دقيقة وملائمة تقدم في التوقيت المناسب (كامل، 2002، ص32).

إن النفط مورداً مهماً بالنسبة لاقتصاديات مختلف دول العالم، إلا أنه أكثر أهمية بالنسبة لدولة الكويت، التي يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على النفط، وارتبطت في نشأتها وتطورها بهذا القطاع الحيوي، وقد كان للنفط وما زال دور مهماً في مسيرة الكويت وأنشطتها الاقتصادية والعمرانية الحديثة، كما يحتل هذا القطاع مكاناً متميزاً ومتقدماً بين بقية القطاعات الاقتصادية.

تمارس شركات النفط الكويتية دوراً كبيراً في العمليات التجارية، حيث تأتي أهمية دراسة أداء الإدارات المالية في شركات النفط الكويتية من كونها تشكل أساساً لتسجيل ومعالجة مختلف الأنشطة والعمليات الإدارية والإنتاجية، ومن هنا تأتي ضرورة تقييم الأداء لضمان نوعية ما ينتجه من معلومات مالية، تستخدم لقياس فاعلية وكفاءة الأنشطة التي تمارسها هذه الشركات، لاسيما في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، التي تتطلب التحديث المستمر، والمتلائم مع احتياجات الدولة والذي يتناسب مع التطورات الهائلة في الأنظمة المالية والمحاسبية العالمية.

تقدم مؤسسة البترول الكويتية التي تأسست عام 1980 كمؤسسة شاملة لإدارة المصالح النفطية الكويتية، سلسلة من الخدمات في مجال الصناعة النفطية من خلال الشركات التابعة لها، والتي تتولى مهام مختلفة في مجال الاستكشاف والإنتاج والتكرير والبتروكيماويات والتسويق وبيع التجزئة والنقل البحري.

1-2 أهداف الدراسة

من المتعارف عليه بأن قدرة الشركات على تبني الآليات العالمية المتبعة من قبل دول العالم المتقدم في مجال تطبيق الأنظمة المالية، سينعكس وبشكل مباشر على تأهيلها لدخول الأسواق العالمية، وبالتالي امتلاك ميزة تنافسية تنعكس نتائجها على اقتصاد الدولة، وذلك بقياس كفاءة وفاعلية النظم المالية المطبقة في شركات النفط. وبناء على المشكلة المطروحة فإن الدراسة تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- معرفة مدى امتلاك شركات البترول الكويتية للآليات والأساليب المناسبة في أدائها المالي التي تؤهلها للقيام بواجباتها، إضافة إلى معرفة المعوقات التي تحول دون امتلاك تلك الآليات، وذلك بدراسة مقومات ومعايير الأداء المالي الجيد والتعرف على مدى توفرها في المؤسسة.
- 2- التعرف على أهم المشاكل المتعلقة في تطبيق قواعد وتعليمات النظم المالية المطبقة في مؤسسة البترول الكويتية من جوانبه المختلفة، وتحديد أهم الثغرات والمشكلات التي تكتنفها.
- 3- تحليل وتقييم الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية، ودراسة مدى استجابته لمتطلبات التطوير التكنولوجي والتحديث المستمر في النظم المالية.

1-3 أهمية الدراسة

إن أهمية الأداء المالي من كونه يشكل أساساً لتسجيل ومعالجة مختلف الأنشطة والعمليات المالية في مؤسسة البترول الكويتية، والتي تلعب (كأحد أهم المؤسسات التابعة للقطاع العام العامل في الكويت) دوراً كبيراً في العمليات التجارية المتعلقة بالتجارة الدولية، ومن هنا تأتي أهمية دراسة الأداء المالي لضمان نوعية ما ينتجه من معلومات محاسبية تستخدم لتسيير نشاط المؤسسة، لاسيما في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة.

وتتبع أهمية هذه الدراسة من أنها تقوم على استقراء وتشخيص الواقع الحالي للنشاط المالي في مؤسسة البترول الكويتية، وذلك بتحليل وتقييم الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية التي تؤهلها للقيام بواجباتها، ومدى استجابتها لمتطلبات التطوير والتحديث، ورفع كفاءة إدارته وتحقيقه للأغراض المختلفة.

1-4 مشكلة الدراسة وعناصرها

يؤكد الفكر المالي على أهمية تقييم وتحليل مدى كفاءة وفاعلية الأداء المالي، والتي تمثل مؤشراً مهماً على حسن سير العمل وكفاءته داخل المؤسسة، وهذا يتطلب منها إيجاد آليات تتعلق بتقييم الأداء المالي، وبشكل يمكنها من أداء مهماتها بكفاءة عالية، مع ضرورة إيجاد صيغة لتطبيق آليات التقييم مقارنة مع المعايير الموضوعية.

ومن خلال متابعة الباحث للأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية، فقد أدرك أن هناك جوانب بحاجة إلى إعادة النظر فيها كونها قد وصلت مرحلة تستدعي القيام بمعالجتها وتقييمها، لأنها تنعكس على جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية المقدمة، وبالتالي فإن مشكلة هذه الدراسة تتمحور بالاطلاع هذه الجوانب ومحاولة دراسة وتحليل مدى كفاءة

وفاعلية الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية، وإمكانية توفير مدخل لتحسين وتطوير الأداء المالي في المؤسسة. ويمكن تحقيق الغرض من هذه الدراسة من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

السؤال الأول:

هل تؤثر المؤهلات والخبرات الفنية التي يمتلكها الكادر المالي والمحاسبي العامل في مؤسسة البترول الكويتية على الأداء المالي؟

السؤال الثاني:

هل تؤثر التغيرات التي تطرأ على معايير الأداء على الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية؟

السؤال الثالث:

هل يؤثر التحديث والتطوير التكنولوجي على الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية؟

السؤال الرابع:

هل تؤثر وجود هيكل تنظيمي واضح ومعتمد يحدد اختصاصات وصلاحيات الكادر المالي والمحاسبي العامل في مؤسسة البترول الكويتية على الأداء المالي؟

السؤال الخامس:

هل تؤثر التعليمات والقوانين المالية على الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية؟

1-5 فرضيات الدراسة

تستند الدراسة على الفرضيات الرئيسية الآتية:

الفرضية الأولى:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين المؤهلات والخبرات الفنية التي يمتلكها الكادر المالي والمحاسبي العامل في مؤسسة البترول الكويتية وبين الأداء المالي.

الفرضية الثانية:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين التغيرات التي تطرأ على معايير الأداء وبين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية.

الفرضية الثالثة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين التحديث والتطوير التكنولوجي وبين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية.

الفرضية الرابعة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين وجود هيكل تنظيمي واضح ومعتمد يحدد اختصاصات وصلاحيات الكادر المالي والمحاسبي العامل في مؤسسة البترول الكويتية وبين الأداء المالي.

الفرضية الخامسة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين التعليمات والقوانين المالية وبين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية.

1-6 حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

- أ- **الحدود المكانية:** سوف تقتصر هذه الدراسة على آراء المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في مؤسسة البترول الكويتية.
- ب- **الحدود البشرية:** سوف يختار الباحث عينة من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في مؤسسة البترول الكويتية.
- ج- **الحدود الزمانية:** من المتوقع لهذه الدراسة أنها ستكون خلال الفترة الواقعة ما بين شهر كانون الثاني 2011 وحتى شهر نيسان 2011.

1-7 المصطلحات الإجرائية

قام الباحث بتحديد المعاني الإجرائية للمصطلحات المستخدمة في الدراسة وكما يلي:

التشريعات والقوانين: هي مدى توافر قوانين وتشريعات وأنظمة وتعليمات متطورة ومناسبة لدى مؤسسة البترول الكويتية لتنظيم الأعمال المالية في الكويت (العجمي، 2011، ص8).

معايير الأداء: هي المعايير والمؤشرات والمقاييس المستخدمة لقياس مدى كفاية وفاعلية الأداء الفعلي والتي يتم على أساسها الحكم على أداء المؤسسات العامة في دولة الكويت (السالم والصالح، 2003، ص102).

التأقلم مع معايير الأداء: هي القدرة على التأقلم مع المعايير الصادرة عن الهيئات المهنية المحاسبية فيما يتعلق بعنصر محدد من المعايير أو نوع محدد من العمليات المحاسبية، أو الأحداث التي تؤثر على أداء المؤسسة وبيان نتائج أعمالها (بلوط، 2002، ص359).

قابلية التحديث والتطوير: هي القدرة على التكيف والاستجابة للتغيرات والتطوير وفق الأنظمة المالية المعمول بها، إضافة إلى القدرة على الاستجابة لمتطلبات التطوير التكنولوجي والتحديث المستمر في النظم المالية، وإمكانية استبداله بنظام أحدث (العجمي، 2011، ص9).

مؤسسة البترول الكويتية: هي مؤسسة وطنية شاملة لإدارة المصالح النفطية للشركات الكويتية، تأسست عام 1980 لتقدم سلسلة من الخدمات في مجال الصناعة النفطية، من خلال الشركات التابعة لها التي تتولى مهام مختلفة في مجال الاستكشاف والإنتاج والتكرير والبتروكيماويات والتسويق وبيع التجزئة والنقل البحري وتمارس عملها من خلال عشر شركات تابعة لها (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها، التكامل في الأداء، 2009، ص15).

تقييم الأداء: هو عملية تهدف إلى قياس النشاط المؤدى، والوقوف على حقيقة نتائجه، ومن ثم بيان ما إذا كان النشاط متفقاً في نتائجه مع الأهداف التي سعى لتحقيقها، وما إذا كان أسلوب هذا النشاط ووسائل تحقيق نتائجه تمثل أفضل وأكفاً ما أمكن اتباعه لتحقيق تلك النتائج والأهداف (قلعاوي، 1998م، ص62).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2 تقييم الأداء

1-1-2 أهمية تقييم الأداء

2-1-2 مقومات الأداء الجيد

3-1-2 الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء

4-1-2 مراحل تقييم الأداء

5-1-2 اتجاهات تقييم الأداء

6-1-2 أنواع معدلات الأداء

2-2 مؤشرات الأداء المالية المبنية على الربح المحاسبي

1-2-2 معدل العائد على الأصول

2-2-2 معدل العائد على حقوق الملكية

3-2-2 ربحية السهم

4-2-2 نصيب السهم من التدفقات النقدية التشغيلية

3-2 مؤشرات الأداء المالية المبنية على التدفق النقدي

1-3-2 أهداف وأهمية قائمة التدفقات النقدية

2-3-2 أغراض قائمة التدفقات النقدية

4-2 نبذة عن مؤسسة البترول الكويتية

5-2 الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية

6-2 الدراسات السابقة

1-6-2 الدراسات باللغة العربية

2-6-2 الدراسات باللغة الانجليزية

3-6-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

المبحث الأول الإطار النظري

1-2 تقييم الأداء

تتمثل عملية تقييم الأداء في استخدام البيانات المتاحة عن أوجه نشاطات الشركة بصورة توضح وحدات التنفيذ الفعلية والانحرافات عن الخطط الموضوعة مع قياس النتائج، وإظهار المشكلات والمعوقات وتقييم الأنشطة داخل المؤسسة عن طريق مقارنة البيانات الفعلية مع البيانات المخططة ومع البيانات السابقة، فعملية تقييم الأداء هي عملية رقابية أدائية للحكم على مدى فعالية ونجاح موضوع الأداء سواء أكان عنصراً واحداً أم عدة عناصر.

تقييم الأداء هو القياس للتأكد من أن الأداء المالي الفعلي يوافق معايير الأداء المحددة، ويعدّ التقييم مطلب ضروري لكي تحقق المؤسسة أهدافها بناءً على المعايير الموضوعة، فهو عملية دورية تهدف إلى قياس نقاط القوة والضعف من أجل تحقيق هدف محدد خططت له المنظمة مسبقاً (السالم وصالح، 2003، ص102).

إن الأداء مفهوم واسع يعبر عن أسلوب الشركة في استثمار مواردها المتاحة وفقاً لمعايير واعتبارات متعلقة بأهدافها في ظل مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي تتفاعل معها الوحدة الاقتصادية في سعيها لتحقيق كفاءتها وفعاليتها لتأمين بقائها، كما أن أهمية الأداء تكمن في كونه يعبر عن قابلية الوحدة الاقتصادية في خلق النتائج المقبولة في تحقيق طلبات المجموعات المهمة بالوحدة الاقتصادية كونه ممثلاً للمدى الذي تستطيع فيه أن تنجز مهمة بنجاح، أو تحقق هدفاً يتفوق، وبتعبير آخر أنه يمثل النتيجة النهائية التي تهدف

الشركة للوصول إليها، لذا فإن الأداء محصلة لكافة العمليات التي تقوم بها الشركة، وإن أي خلل في أي منها لابد أن يؤثر على الأداء سلباً (نعمه، 2002، ص56).

وتهتم كل شركة تقريباً بتقييم الأداء المالي ويتم ذلك من خلال أساليب معينة، بهدف التعرف على الكفاءة المالية للمؤسسة وبغرض التعرف على أوجه التطور في الأداء، ويقدم تقييم الأداء معلومات حول مستوى الأداء وهو يمثل الأساس في عملية التخطيط، إذ إن المعلومات الناتجة عن تقييم الأداء تعطي مؤشرات حول كفاءة عمل الشركة، ومعرفة احتياجاتها المستقبلية (عقيلي، 2005، ص376).

ويمثل تقييم الأداء المالي تحديد وتعريف الكيفية التي يتم من خلالها هذا الأداء، كما أنه يمثل عمل خطة لتحسينه وتطويره، وعندما يطبق تقييم الأداء المالي بصورة جيدة وصحيحة، فإنه لا يوضح مستوى الأداء الحالي فقط، وإنما يكون له انعكاسات إيجابية على الأداء المستقبلي المتوقع، وتؤكد معايير تقييم الأداء على جانبين: أحدهما موضوعي يركز على كمية العمل المنجز والسرعة وتحقيق الأهداف، والآخر سلوكي يكشف عن صفات العاملين في الإدارة المالية الشخصية كالتحديقية والسرعة في التعلم والاستفادة من التدريب (الهيبي، 2000، ص180).

يرى كل من (Poster & Streib, 2005, P:46) أن تقييم الأداء المالي هو عبارة عن مراجعة لما تم إنجازه بالاعتماد على معايير العمل، فمن خلال التقييم يتم وضع معايير لتقييم الأداء المالي من واقع الخطط والأهداف الإستراتيجية للمؤسسة، والتي تستند على استراتيجيات تقييم الأداء كموجّه ومراقب وضابط، لجهود العاملين في كافة المستويات الإدارية من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة.

ويشير كل من (Jones & George, 2004, P:376) إلى أن تقييم الأداء المالي وسيلة لتزويد إدارة الشركة بالتغذية الراجعة، التي تسترشد بها في صياغة استراتيجياتها والنهوض بمستوى أدائها، كما أن تقييم الأداء يزود المؤسسة بتغذية عكسية عن الأداء المالي من أجل تطويره بخطط مستقبلية، ويزودها بوثائق داعمة للقرارات المتعلقة بالأمر المالي (Decenzo & Robbins, 1996, p: 321).

ويهدف تقييم الأداء المالي إلى تحسين وتطوير الأداء في الشركات، التي ترتفع فيها الرقابة من مستوى البحث عن الأخطاء وتصحيحها وإبداء الملاحظات بشأنها، إلى مستوى دراسة النشاط ككل في محاولة لمعرفة مستوى تحقيقه لأهدافه، ومدى تأسيس إدارته على قواعد الكفاءة والتوفير، من حيث التنظيم والتشغيل وصولاً إلى النتائج المستهدفة، مع بيان المعوقات والانحرافات التي يسفر عنها التقييم، ودراسة أسبابها ومن ثم الوصول إلى الوسائل الكفيلة بعلاجها، وتجنب تكرارها، مع ضرورة الحرص على استمرار تلك الأسباب والوسائل والعمل على تطويرها في الشركات جميعها (كركور والفارس، 2000، ص 232).

إن عملية تقييم أداء شركات الأعمال هي انعكاس لكيفية استخدام الشركة لمواردها المالية والبشرية، واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها، وهي تلعب دوراً مهماً في إدارة الشركة، من خلال تزويد الأفراد والجهات المختلفة سواء كانوا يعملون بهذه الوحدات، أو من خارجها (المساهمون والمستثمرون والعملاء العاملون والموردون والمحللون الماليون) بمعلومات مالية حول أداء الشركة تساعد في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، فيحكم المساهمون على أداء الشركة وفق مؤشرات الزيادة أو النقص في قيمة الأسهم التي يمتلكونها وتوزيعات الأرباح التي تتحقق في السنة المالية، فيما يحكم العملاء على أداء المنظمة من خلال المنفعة التي يحصلون عليها مقابل الأموال التي يدفعونها نتيجة

استخدام منتجات الشركة، كما أن استقرار العمالة ومستوى الأجور يعد مقياساً يحكم من خلاله العاملون على أداء الشركة (الغروري، 2001).

عرفت لجنة الأدلة والمصطلحات التابعة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة رقابة الأداء، بأنها "تقويم أنشطة شركة ما للتحقق مما إذا كانت مواردها قد أُدبرت بالصورة التي روعيت فيها جوانب التوفير والكفاءة والفاعلية، ومن أن متطلبات المساءلة قد تمت الاستجابة لها بصورة معقولة" (مجلة الرقابة المالية، العدد 28، يونيو 1996م، ص 34)، فرقابة الأداء عملية منظمة تهدف إلى تقدير مدى فاعلية وكفاءة الفرد في العمل من أجل مساعدة الإدارة المعنية على اتخاذ قرارات مهمة تخص الموظف وتهم مصيره الوظيفي، في حين عرفها (عمار، 2002، ص 60) على أنها "قياس وتصحيح أداء الأنشطة التي يقوم بها المرؤوسون للتأكد من أن أهداف الشركة والخطط المعدة لبلوغها يجري تحقيقها".

ويرى الباحث أن تقييم الأداء هو عملية تهدف إلى قياس النشاط المؤدى، والوقوف على حقيقة نتائجه، ومن ثم بيان ما إذا كان النشاط متفقاً في نتائجه مع الأهداف التي سعى لتحقيقها، وما إذا كان أسلوب هذا النشاط ووسائل تحقيق نتائجه تمثل أفضل وأكفاً ما يمكن اتباعه لتحقيق تلك النتائج والأهداف.

2-1-1 أهمية تقييم الأداء

تكتسب عملية تقييم الأداء أهمية خاصة عند تطبيقها سواء في القطاع العام أو الخاص، لكونها تمثل البديل عن الدافع الذاتي الذي يحفز النشاط الخاص، ويدعم سعي الإدارة لتحقيق أهدافها، حيث أن عملية تقييم الأداء كأحد المقومات الرئيسية للعملية الرقابية، تستند على

مقارنة الأداء الفعلي لكل نشاط من أنشطة الشركة ، وكذلك الأداء الكلي لها بمؤشرات ومقاييس محددة مسبقاً، وذلك لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة، ومن ثم تحديد المسؤول عن هذه الانحرافات للحكم على مدى كفاءة التشغيل سواء على مستوى القطاعات الداخلية أو على مستوى الشركة ككل (قلعوي، 1998م، ص62).

يعد تقييم الأداء أحد العمليات الإدارية المهمة للوحدات الاقتصادية لكونه يتجه إلى حصيلة الأعمال وهو ما يجعله متأثراً بمختلف أوجه النشاط ويعكس نتائجها، وتبرز أهمية تقييم الأداء في الجوانب التالية:

1- يوفر تقييم الأداء مقياساً لمدى نجاح الوحدة الاقتصادية من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها. كما يوفر المعلومات لمختلف المستويات في المنظمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة إلى حقائق علمية، فضلاً عن أهمية هذه المعلومات للجهات الأخرى خارج الشركة (الحسيني، 2000، ص234).

2- يستهدف تقييم الأداء التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط الوحدة الاقتصادية المتمثلة بالإنتاج والتسويق والتمويل والأفراد وغير ذلك لتحقيق الوفورات الاقتصادية، وتلافي الفقد والضياع الاقتصادي والإسراف المالي.

3- على مستوى العمليات يؤدي تقييم الأداء إلى إجراء مسح ميداني شامل للوحدة الاقتصادية لغرض التعرف على سائر عملياتها الإنتاجية والوقوف على العلاقات، التي تربط بين مختلف مراحل الإنتاج والتوصل إلى خصائص النشاط الإنتاجي الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية وأثر ذلك على إدارتها ودراسة اقتصاديات برامج التشغيل، وأثرها على كيفية الإنتاج بعوامل الإنتاج في مستويات التشغيل المختلفة تمهيداً للوصول إلى الإجراءات العلاجية، اللازمة

لتلافي القصور في الأداء والعمل على استمرار نجاح الوحدة الاقتصادية في المستقبل (فليح، 1980، ص251).

4- على مستوى الأفراد فإن تقييم الأداء يؤدي إلى خلق مناخ الثقة والتعامل الأخلاقي عن طريق تأكيد الأسس العلمية في التقييم والنهوض بمستوى العاملين من خلال استثمار طاقاتهم الكامنة، وتوظيف طموحهم بأساليب تؤهلهم للتقدم وتحديد تكاليف العمل الإنساني والمساعدة في تحديد سبل تطوير العاملين ودفعهم باتجاه تطوير أنفسهم، وتعزيز حالة الشعور بالمسؤولية من خلال توليد القناعات الكاملة من أن الجهود المبذولة في سبيل تحقيق أهداف الشركة ستقع تحت عملية التقييم (السالم وصالح، 1991، ص125 - 126).

5- وعلى مستوى التسويق، فإن تقييم الأداء يهدف إلى التحقق من الوصول إلى حجم مبيعات مربح ومستوى الاحتفاظ بالزبائن أو زيادتهم بوصفهما مؤشرين للمنافسة والتأكد من الكفاءة التسويقية بشقيها التشغيلي والسعري، ذلك لأن الكفاءة التسويقية بشطريها التشغيلي والسعري هي معيار لقوة الشركة ومثانة اقتصادياتها (الراوي والسند، 2000، ص32).

6- وعلى المستوى المالي، فإن تقييم الأداء ينصب على التأكد من توفر السيولة ومستوى الربحية في ظل كل من قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبهما من مخاطر، بالإضافة إلى مقسوم الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمنشأة، باعتبار أن أهداف الإدارة المالية هو زيادة القيمة الحالية للمؤسسة والمحافظة على سيولة المؤسسة لحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية، وتحقيق العائد المناسب على الاستثمار (الربحية) (كراجيه وآخرون، 2000، ص26).

يرى الباحث أن أهمية رقابة الأداء تأتي من كونها تقوم بتقييم أداء الشركات طبقاً لأهداف ومعايير محددة مقدماً، تمهيداً لاتخاذ الإجراءات الصحيحة الملائمة بما يضمن تطابق

الأداء مع ما هو مخطط له، فهي عملية يتم من خلالها فحص وتحليل سياسات الإدارة عن طريق مجموعة من الإجراءات والوسائل المناسبة في كشف الانحرافات، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتصحيح أولاً بأول، ورصد المظاهر الإيجابية في الأداء والسعي إلى تعميمها، وترسيخ السبل التي أسهمت في إيجادها بما يحقق رقابة وتحسين الكفاءة والفعالية التي تنفذ بها الأعمال في الشركة.

2-1-2 مقومات الأداء الجيد

يشير (قاسم، 1998، ص 147) إلى أن هناك العديد من مقومات الأداء الجيد هي:

1- الإدارة الإستراتيجية: هي إطار عام مرشد للتفكير والتصرف تتخذه الإدارة العليا، يكون مستمداً من الأهداف العليا للشركة، ليصبح وسيلة لتحقيق تلك الأهداف وموجهاً للقرارات المصيرية المستقبلية التي تتخذها تلك الإدارة في تعبئة مواردها حول التطوير المستمر لموقفها التنافسي ولمواطن قوتها من خلال إحداث المواءمة والتكيف مع البيئة الخارجية وصولاً إلى أداء رسالتها وهي أيضاً بمثابة خطة بعيدة المدى تركز على تحليل وضع الشركة من حيث طبيعة العمل والموقف التنافسي والموقع بالسوق وتحديد أهدافها المستقبلية.

2- الشفافية: وتعني تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث وأن يتصف الموظف بالعدل وأن يتحلى عند قيامه بعمله بالنزاهة والعفة والصدق والموضوعية والأمانة والاستقامة في أدائه لواجباته، وأن يتجرد من المصالح الشخصية، وألا يخضع حكمه لآراء الآخرين، وألا يقوم عن علم بتقديم المعلومات على غير حقيقتها. كما ينبغي على الموظف ألا يضع نفسه في مواقف تؤثر على حياده أو تجعله يقع تحت تأثير الغير مما يهدد موضوعية عمله.

3- إقرار مبدأ المساءلة الفعالة: وتعني إمكان تقييم وتقدير أعمال الإدارة التنفيذية والتأكد من قيامها بتنفيذ المهمات التي من شأنها ضمان القيام بالأعمال بدقة من قبل بقية الموظفين بالمؤسسة، وذلك بتقديم تقارير دورية عن نتائج الأعمال ومدى نجاحهم في تنفيذها.

4- وجود النظم المحاسبية: النظام المحاسبي هو عبارة عن مجموعة من العناصر المادية والمعنوية المستخدمة، في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم وإنجاز الدورة المحاسبية الكاملة، وهو نظام يختص بكافة أعمال جمع وتسجيل وتصنيف وتبويب ومعالجة وتخزين وتوصيل المعلومات القيمة، في شكل قوائم مالية إلى الأطراف الطالبة لها بغية اتخاذ القرار، حول الأحداث الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل، إلى الأطراف المختلفة المستفيدة منها من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرار.

2-1-3 الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء

يشير (خشارمة، 2001، ص 297-304) إلى أن هناك العديد من الأدوات التي تستخدم في عملية التقييم التي تعني القيام بالقياس للتأكد من أن الأداء الفعلي للعمل يوافق معايير الأداء المحددة، وهو مطلب ضروري لكي تحقق المنظمة أهدافها بناءً على المعايير الموضوعية، فهو عملية دورية تهدف إلى قياس نقاط القوة والضعف في الجهود المبذولة، من أجل تحقيق هدف محدد خططت له المنظمة مسبقاً، ومن أهم هذه المؤشرات والمقاييس التي يركز عليها تقييم الأداء ما يلي:

1- مقاييس الكفاءة: ويقصد بها القدرة على تحقيق المطلوب إنجازاً، فهي عنصر من عناصر النمو والتقدم للأفراد وللنظمات، وهي تتطلب وجود رغبة لدى الأفراد في أعمالهم وقدرتهم عليه كي يستطيعوا إتقان عملهم.

2- مقاييس الفاعلية: ويقصد بها القدرة والنجاح في تحقيق الأهداف المنشودة، فإذا نجح المديرون في تحقيق أهداف المنشأة فإنهم يوصفون بأنهم فعالون، وهكذا فإن الفاعلية تتعلق بالحصول على النتائج المتوخاة

3- مقاييس الاقتصاد: وهو يشير إلى العلاقة المادية والكمية بين عناصر رأس المال والعمل وبين المنتج النهائي، وبالتالي يمكن تحقيق أقصى كفاءة من خلال الحصول على أحسن إنتاج من نفس كمية المدخلات من الموارد

4- مقاييس المسؤولية الاجتماعية: وهي مقاييس تتعلق بدمج المنظمة بين الاهتمامات المجتمعية والبيئية في تعاملها مع أصحاب المصلحة والملاك والمساهمين والعملاء في الأسواق المستهدفة بشكل طوعي.

5- المؤشرات المالية: وهي تلك المؤشرات التي تعتمد في احتسابها على المعلومات المالية المحاسبية بالمنظمة، مثل: العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والقيمة الاقتصادية المضافة وغيرها. ومن أهم ما تتميز به هذه المقاييس هو: سهولة احتسابها، وتصور الأحداث بوحدة قياس قابلة للمقارنة. ولكن يؤخذ على مؤشرات الأداء المالية أنها تضعف الأداء لأنها تاريخية بطبيعتها، فهي تركز على التقرير عن الأنشطة التي حدثت في الفترة السابقة، كما أنها لا تساعد المديرين على إدراك العوامل التي توجه النجاح في منظماتهم ولا تحفز المهارات والكفاءات التي تحاول المنظمات أن تبتدع فيها، فضلا عن اختلاف طرق احتساب بعض هذه المقاييس مما يؤثر سلبا على دلالتها.

2-1-4 مراحل تقييم الأداء

هناك عدة مراحل تمر بها عملية تقييم الأداء من أهمها:

1- مرحلة التخطيط: ويتم في هذه المرحلة إعداد الموازنات والقوائم التقديرية، وتحديد أدوات التقييم التي سيتم استخدامها، وتحديد المراكز المسؤولة عن عملية التقييم والأهداف المستقبلية المتوقعة.

2- مرحلة مقارنة النتائج: ويتم في هذه المرحلة مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط، والهدف من ذلك هو معرفة ما مدى تحقيق الأهداف التي تم وضعها مسبقا، ومعرفة ما إذا كان هناك انحرافات لغرض تحليلها ومعرفة أسبابها ومعالجتها.

3- مرحلة بعد مقارنة النتائج: ويتم في هذه المرحلة معرفة ما إذا كان هناك انحرافات لغرض تحليلها ومعرفة أسبابها ومعالجتها.

2-1-5 اتجاهات تقييم الأداء

يعد أسلوب المؤشرات أو النسب المالية من أساليب التحليل المالي، حيث يرجع إلى بداية القرن العشرين نتيجة ظهور طبقة المديرين المحترفين وانفصال الملكية عن الإدارة في المشروع وما استتبع ذلك من ضرورة نشر النتائج والتقارير الدورية، وقد ألزم ذلك الالتجاء إلى إعداد كثير من النسب والمؤشرات المالية التي تخدم جميع الأطراف، ويرجع الفضل للبنوك في اكتشاف نسبة مهمة في التحليل المالي عام 1908 وهي نسبة التداول.

ويقوم أسلوب المؤشرات المالية على حقيقة أن هناك دائما حجوما نسبية أو معدلات أو علاقات بين عناصر القوائم المالية المختلفة في تاريخ معين، ويتلخص هذا الأسلوب في حساب مجموعة من النسب، أو المؤشرات المالية النمطية مقدما بين عناصر القوائم المالية المختلفة، وتختلف هذه النسب والمؤشرات حسب النشاط وخبرة المحلل وخبرة المشروع وهدف الشخص القائم بالتحليل. كما تتوقف الدقة في هذه المؤشرات المالية على سلامة

الفروض والمبادئ العلمية والقواعد والعرف في السنوات المختلفة، وبالرغم من ذلك فإن هذه النسب والمؤشرات لا تعتبر جامدة أو ثابتة بل يجب أن تتمتع بالمرونة الكافية لمواجهة كافة المتغيرات الداخلية والخارجية، ولذلك يجب أن تتغير باستمرار كل فترة أو كل عدد من السنوات.

وفي نهاية كل فترة زمنية يقوم المسئولون في الشركات بحساب مجموعة النسب والمؤشرات الفعلية أو الواقعية، ثم تقارن هذه النسب بمثيلتها من النسب والمؤشرات النمطية والمحسوبة مقدما، وذلك لتحديد الفروق والانحرافات بين الفعلي والمتوقع أو النمطي ثم دراسة هذه الفروق وأسبابها، وهناك اتجاهان رئيسيان لتقييم أداء المنظمات هما: الاتجاه التقليدي (النموذج المحاسبي) والاتجاه الحديث (النموذج الاقتصادي).

2-1-5-1 الاتجاه التقليدي (المحاسبي) لتقييم الأداء

يشير (Sinkey, 1998, p: 153) إلى أن النموذج المحاسبي يتمتع بمزايا عدة منها انه يتوافق مع المبادئ المحاسبية وسهل الاستخدام، وهذا النوع من التحليل يستخدم في القوائم المالية التي يتم إعدادها على مدار الزمن أو بمقارنتها مع المنافسين، وذلك من أجل بناء النسب وتحليلها استنادا إلى المعلومات الواردة في هذه القوائم، حيث يمكن بناء عدة نسب كالربحية والكفاءة والسيولة وغيرها.

ويرى عدد من الباحثين أمثال (Mattel, 1996) و (Dietrich, 1996) و (Leemput & Kearney, 1990) أنه من الصعب الاعتماد على هذا النموذج في حالة تقييم أداء المنظمة من وجهة نظر هدف تعظيم ثروة الملاك، فمقاييس الأداء المحاسبية لا تعني بالضرورة وجود قيمة للمالكين، وذلك بسبب عدم وجود علاقة مؤكدة بين هذه المقاييس وبين

تقييم الأداء في السوق المالية، كما أن مقاييس الأداء المحاسبية مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ونصيب السهم من الأرباح المحققة، لا ترتبط مع أسعار الأسهم في السوق المالية، إضافة إلى وجود اختلافات بين الأرقام المحاسبية التي تعكسها النسب المالية وبين القيم السوقية لهذه الأرقام وهذه الاختلافات تتمثل بما يلي:

أ- تمثل الأرقام المحاسبية نظرة خلفية، فيما تمثل القيم السوقية نظرة أمامية.

ب- أن القيم المحاسبية لا تعكس بشكل كامل القيم السوقية، كما إنها لا تأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين المخاطرة والعائد، فالأرقام المحاسبية التي تأتي من القوائم المالية تعكس الطرق المحاسبية المبنية على أساس الاستحقاق وليس على الأساس النقدي.

2-1-5-2 الاتجاه الحديث لتقييم الأداء (المدخل الاقتصادي)

ظهرت الحاجة إلى استخدام مقاييس أداء جديدة لتقدم معلومات مباشرة، حول كيفية قيام المنظمة بالمساهمة في تعظيم ثروة المالكين وخلق القيمة لهم، حيث يبنى المدخل الاقتصادي على فرضية أساسية للنظرية المالية، مفادها أن المستثمر الرشيد يقوم بتقييم سهم الشركة التي يريد الاستثمار فيها، بناء على قيمة التدفقات النقدية المستقبلية التي يمكن أن يحصل عليها من هذا السهم، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بالقيمة الاقتصادية المضافة كأداة مباشرة تركز على الجانب الاقتصادي والنظرة إلى الأمام، وهي تعتبر مقياساً شمولياً للربحية وإدارة المخاطر معاً، وبالتالي فإن هذه المقاييس توجه الجهود نحو إحداث تأثير إيجابي على سعر السهم في السوق، وبالتالي تحقيق هدف تعظيم الثروة وخلق القيمة، لذلك فإن أهمية هذا المدخل تكمن في أنه يركز على القيمة طويلة الأجل بدلا من الأرباح المحاسبية

قصيرة الأجل، مما يجعل العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة ومقاييس الأداء تقوم على أساس المخاطرة.

ويشير (Shaked, 1997, p: 16-41) إلى أن الفكرة الأساسية التي تقوم عليها القيمة الاقتصادية المضافة EVA هي أن ما يسمى اليوم ربحا هو في الواقع ليس ربحا حقيقيا، فطالما أن المنظمة لم تحقق ربحا يفوق تكلفة رأس المال المستخدم فإنها ستحقق خسارة، ووفق القيمة الاقتصادية فإن أموال الملكية لها تكلفتها كما هو الحال بالنسبة لأموال الدين، وعليه فإنه من الأفضل للمنظمة أن تحقق لمالكيها عائدا مماثلا للعائد الذي يمكن أن يحققه في استثمارات مشابهة لها نفس الدرجة من المخاطرة، كون القيمة السوقية لسعر السهم تساوي القيمة المستقبلية للتدفقات النقدية مخصومة بسعر فائدة، يعكس معدل العائد المطلوب من قبل المستثمرين في استثمارات مشابهة لها نفس المستوى من المخاطرة، وبالتالي فإن الدلالة الأساسية للقيمة الاقتصادية المضافة EVA هي أنه غير كافٍ أن تحصل على صافي ربح من العمليات الاستثمارية، أو مستوى معين من الأرباح للسهم الواحد، وإنما الأهم من ذلك هو تحقيق عائد كافٍ لتغطية تكاليف الفرصة البديلة لحقوق تكاليف الفرصة البديلة لحقوق الملكية قبل أن تبدأ بخلق القيمة.

واتجه بعض الباحثين إلى وضع مقاييس كمية لقياس أداء المؤسسات الحكومية التي لا تهدف إلى الربح، واعتبروا أن المقاييس الكمية تعطي صورة أدق ونتائج موضوعية بخلاف المعايير الرقابية للقياس التي تكون نتائجها غير دقيقة، ولكن مع ضرورة أن تكون تلك المعايير والمقاييس واضحة وقابلة للتطبيق مع عدم إغفال المعايير الرقابية. (فضالة، 2004، ص23).

ففي دراسة (صالح، 2000، ص109)، بعنوان: "مدخل محاسبي مقترح لتقييم أداء المنظمات الصحية غير الهادفة لتحقيق الربح بالتطبيق على قطاع المستشفيات الحكومية بالمملكة العربية

السعودية"، وجد أن المستشفيات في المملكة العربية السعودية يعتمد بعضها في عملية التقييم على مقاييس كمية فقط، مما يؤدي إلى نتائج ذلك التقييم قد لا تكون سليمة، إذ إن هذه المقاييس تصلح لقياس الجانب الكمي، ولما كان هناك جانب غير كمي في المستشفيات يتمثل في الظواهر غير الملموسة لدى المرضى فإنه من الصعوبة قياس تلك الظواهر باستخدام المقاييس الكمية، وبعض المستشفيات تعتمد على مقاييس وصفية فقط، وبالتالي فإن نتائج هذا التقييم قد لا تكون صحيحة أيضاً بسبب وجود جانب كمي في المستشفيات يجب قياسه بوساطة المقاييس الكمية. أما المستشفيات التي تستخدم المقاييس الحكمية والوصفية معاً فيعتقد الباحث أن نتائج التقييم بها تكون دقيقة وموضوعية إذا ما ارتكزت على منهج واضح يبين طريقة القياس لكافة المتغيرات التي سيتم التركيز عليها في عملية تقييم الأداء.

وحسب (صالح، 2000، ص110) فإن مداخل قياس أداء المؤسسات غير الهادفة إلى

الربح فهي تعتمد على مدخلين اثنين، هما:

1- المدخل التنظيمي: وينصب الاهتمام هنا على الوحدات التنظيمية والإدارية، كما يتم تحديدها في البناء التنظيمي، وطبقاً لكيفية أدائها لنشاطها، وأسلوب إعداد تقاريرها وإظهار نتائج نشاطها، والمدخل التنظيمي ينظر إلى التنظيم على أنه مجموعة من الأقسام والدوائر وأن فحصها وقياس أدائها يعني تقيماً لأداء التنظيم ككل.

2- المدخل الوظيفي: ويهتم بدراسة وفحص الأنشطة الرئيسية في المؤسسة ووظائفها، وتتبع هذه الوظائف وكيفية أدائها هو الأساس في تقييم كفاءة كل مؤسسة، فالمدخل الوظيفي يعتبر المؤسسة مجموعة من الوظائف والأنشطة تقوم بها مجموعة من الأقسام والإدارات، وأن تتبع هذه الوظائف والتأكد من فعالية أدائها يعني تقيماً لأداء المؤسسة ككل.

وأشار (حمامي، 2003، ص132) إلى أن عملية تقييم الأداء المؤسسي تعتبر من الأمور المعقدة، بسبب صعوبة تحديد المؤشرات الأساسية المؤثرة عليها، والتميز بين المفاهيم المختلفة للأداء بشكل دقيق، بالإضافة إلى الصعوبة الناتجة عن تعدد المعايير لقياس الأداء في المنظمات المختلفة، إذ أن لكل مؤسسة ظروفها الخاصة، وطبيعة عمل معينة تجعل بعض المعايير ملائمة لمؤسسة دون أخرى، وتزداد الأمور تعقيداً عند قياس أداء المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح حيث يصعب قياس كمية ونوعية إنتاجيتها بمعايير كمية محدودة. وهناك أربعة أنواع من المشكلات تواجه عملية تقييم الأداء المؤسسي، وهذه المشكلات الأربع هي:

1- نوع يتعلق بالمفاهيم التي يضمها نموذج تقويم الأداء، حيث صعوبة الاتفاق على هذه المفاهيم.

2- نوع يتعلق بطبيعة العلاقة بين المتغيرات ومدى تأثيرها وتأثرها ببقية المتغيرات، أي صعوبة تحديد نمط واضح للعلاقة بين المتغيرات المكونة لنظام تقويم الأداء، ومن خلال تحديد نوع وحجم تلك العلاقة.

3- نوع يتعلق بنقطة البداية في القياس حيث لا بد من اختيار الجوانب الأكثر أهمية ووضوحاً وإلحاحاً.

4- نوع يتعلق بطبيعة عملية القياس التي تتطلب دائماً وجود معايير كمية لقياس كمية ونوعية المخرجات، وهذه المشكلة تبرز بشكل واضح في المنظمات ذات الطبيعة الخدمية، ومع ذلك فإن الإدارة العليا قادرة على وضع مثل هذه المؤشرات إذا كان لديها وضوح في المهمات والأهداف يمكن أن ينعكس على إستراتيجيتها لا بد من تحويلها إلى أهداف عملية وزمنية قابلة للقياس والتقييم.

ويرى الباحث أن المدخل المناسب لتقييم أداء المؤسسات الحكومية غير الهادفة إلى تحقيق الربح بصفة عامة، هو ذلك المدخل الذي يراعى عند تصميمه أخذ جميع المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على أهداف المؤسسة، وعلاقة هذه المتغيرات بعضها بعضاً وعلاقتها بالهدف ذاته وكذلك المعايير والمؤشرات والأهداف الفرعية التي تمثل حلقات أو مراحل في سبيل تحقيق الهدف الأصلي

2-1-6 أنواع معدلات الأداء

ويشير (Bob, 2002, p: 8 - 11) إلى وجود عدة أنواع لمعدلات الأداء وأهمها:

1- المعدلات الكمية: وتقوم هذه المعدلات بتحديد كمية معينة من الوحدات التي ينبغي إنتاجها خلال مدة زمنية معينة، فمثلاً نسج مائة متر من الغزل خلال ثماني ساعات، إذ تقوم هذه المعدلات على عنصرين أساسيين وهما كمية عمل معينة وزمن محدد، وبالتالي يمكن تسميتها بالمعدلات الزمنية أيضاً.

2- المعدلات النوعية: وفيها يجب أن تصل منتجات الفرد إلى مستوى معين من الجودة حتى يتم قبولها، حيث تقوم إدارة الإنتاج غالباً بتحديد عدد الوحدات المعيبة المسموح بها والتي لا يجوز تجاوزها، وبالتالي كلما قل عدد الوحدات المعيبة زادت نوعية المنتج.

3- المعدلات النوعية الكمية: وهي مزيج من النوعين السابقين ويطلب فيها من الموظف إنتاج عشرين من المنتجات، بمستوى معين من الجودة وخلال زمن معين، كأن يطلب إنتاج عشرين وحدة خلال ساعة على أن لا يتجاوز عدد الوحدات المعيبة الخمس وحدات.

ويرى (Gill, 1998, p: 231) أنه لكي تتمكن معدلات الأداء من النجاح في أداء

مهمتها لا بد من تتوفر فيها بعض الشروط، وأهمها:

1- أن تكون متوسطة ومتناسبة مع الأداء الطبيعي بحيث لا تكون منخفضة، مما يجعل من الممكن لأي عامل بلوغها، وبالتالي لا يبقى لها أي فائدة، وألا تكون مرتفعة حتى يصعب بلوغها وبالتالي تصيب الكثيرين بالإحباط واليأس.

2- يجب أن تتمتع هذه المعدلات بالمرونة بمعنى أنه يمكن تغييرها بما يتناسب مع التغيرات التي من الممكن أن تصيب العمل من فترة لأخرى، سواء أكانت هذه التغيرات تتعلق بأساليب العمل أم ظروفه أم بالأفراد أنفسهم.

3- يجب أن تراعي المعدلات الظروف التي من الممكن أن تؤثر على أداء الفرد للعمل والتي تقع خارج سيطرته، كتأثيرات السوق الخارجية وغيرها.

4- يجب أن تكون المعدلات المستخدمة مفهومة للعاملين الذين سيقومون باستخدامها، وأن تشرح لهم بشكل جيد.

5 - يجب أن تتمتع هذه المعدلات بالدقة حتى يمكن استخدامها في التخطيط ومراقبة ومحاسبة الأفراد، وبالتالي يجب أن تكون موضوعة على أساس متطلبات الأداء التي يحددها تحليل وتوصيف هذه الأعمال.

ويرى الباحث أن استخدام هذه الأنواع يختلف باختلاف الشركات وطبيعة العمل في كل منها، فعلى حين تناسب معدلات العمل الكمية ظروف العمل السائد في بعض الشركات نرى أن شركات أخرى تفضل استخدام المعدلات النوعية، لأن تركيزها الأساسي يكون على دقة وجودة العمل، وبالتالي يبقى اختيار نوع المعدلات المستخدمة تابعاً لطبيعة أعمال ونشاطات الشركات المختلفة.

2-2 مؤشرات الأداء المالية المبنية على الربح المحاسبي

تعد مؤشرات الربحية من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحللون الماليون ومستخدمو القوائم المالية في تقييم أداء الشركة وتوسعى الوحدات الاقتصادية ذاتها إلى تحقيق أعلى معدل ممكن لهذه المؤشرات في ضوء تحقيق الأهداف الأخرى مثل السيولة وغيرها اقتناعاً منها بأهمية هذه المؤشرات في تقييم الأداء.

إلا أن اعتماد هذه المؤشرات على الأرباح المحاسبية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق فقط، يجعل النظام المحاسبي وما يقدمه من معلومات للمستخدمين يشوبه القصور وأوجه النقص، خاصة وأن هناك العديد من الانتقادات وأوجه القصور يتم توجيهها إلى الأرباح المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي، كما أن الاعتماد على الأرباح المحاسبية فقط لقياس العائد على استثمارات المنشأة، وقياس ربحيتها يحجب عن مستخدمي القوائم المالية مقدار ما حققته من تدفقات نقدية تشغيلية (في مقابل الدخل التشغيلي) على هذه الاستثمارات (عطية، 2004، ص86).

ونتيجة لزيادة اهتمام إدارة الشركة بتقييم الأداء فقد شاع استخدام مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي، مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وربحية السهم والتدفقات النقدية للسهم وغيرها، وتعتبر هذه المقاييس ترجمة مالية لنتائج القياس التشغيلي، التي تستخدم في تحديد مدى تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة (كريم، 2004، ص21)، وتشمل مقاييس الأداء المالية المبنية على الربح المحاسبي المقاييس التالية:

2-2-1 معدل العائد على الأصول: إن مقياس العائد على الأصول هو من أكثر مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي شيوعاً، ويعبر هذا المقياس عن العلاقة بين الأرباح المحاسبية وحجم الأموال المتاحة للاستخدام من قبل إدارة الشركة (الخليلية، 2001، ص 93-109).

2-2-2 معدل العائد على حقوق الملكية: إن هذا المؤشر يهتم بقياس العائد على كل دينار مستثمر من قبل حملة الأسهم العادية، إذ إن هذا المقياس يأخذ أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية معاً، وهو يتأثر بدرجة الرفع المالي وحجم الديون في هيكل رأس المال (الغرايبة، وجعفر، 1988، ص 201-233).

2-2-3 ربحية السهم: يعدّ نصيب السهم العادي من الأرباح مؤشراً مالياً لتقييم أداء المنظمات التجارية، أو الصناعية أو المالية، إذ يقيس ربحية المنظمات ويساعد المستثمرين والمقرضين في اتخاذ القرارات (الغرايبة، وجعفر، 1988، ص 201-233).

2-2-4 نصيب السهم من التدفقات النقدية التشغيلية: إن قائمة التدفقات النقدية هي إحدى القوائم الرئيسية التي ينتجها النظام المحاسبي، وتقوم على أساس الدفع الفعلي والقبض الفعلي للنقد بغض النظر عن أساس الاستحقاق، وهي تبين المقبوضات والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقد الناتج عن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية للمنظمة، خلال الفترة المالية من خلال المقارنة بين رصيد النقدية أول المدة وآخر المدة (عبيدات، 2006، ص 13).

ويرى الباحث أن تحقيق الشركة أعلى معدل للربحية ينبغي ألا يتم الاعتماد عليه في تقييم الأداء دون الأخذ في الاعتبار جودة هذه الربحية، فقد تكون هناك شركتان حققتا نفس المستوى من الأرباح، ولكن إحداها تتسم بأرباحها بمستوى جودة أعلى بكثير من مستوى الجودة الذي تتسم به أرباح الشركة الأخرى، وإن أخذ هذا العامل في الاعتبار يوفر تقييماً

سليماً للأداء في كلتا المنشأتين، ويؤدي إلى ترشيد القرارات المتخذة بناء على نتائج هذا التقييم وتقدم المؤشرات المالية المبنية على المعلومات المعدة وفقاً للأساس النقدي (قائمة التدفقات النقدية).

2-3 مؤشرات الأداء المالية المبنية على التدفق النقدي

نتيجة القصور في القوائم المالية التقليدية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل)، نشأت الحاجة لسد القصور في هذه القوائم ولتحقيق أهداف المحاسبة المالية التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، وقد أيد العديد من الكتاب والباحثين قائمة التدفقات النقدية، إذ يرى هؤلاء الكتاب ضرورة تحويل الاهتمام من قائمة الدخل إلى قائمة التدفقات النقدية. وأن الاحتفاظ بقوائم الحسابات الختامية التقليدية، بالإضافة إلى قوائم تدفق نقدي فعلية وتقديرية سوف يساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

كما أن اتباع الأساس النقدي يؤدي إلى تجنب المشاكل المحاسبية الناتجة عن تطبيق قواعد الاستحقاق، كما أنه يحد من الحكم الشخصي بدرجة كبيرة مما يقلل من درجة الشك وعدم التأكد لدي مستخدم القوائم المالية حول مدى دقة وملاءمة المعلومات المحاسبية. لذلك كانت هناك مطالبات بالاستغناء نهائياً عن قائمة الدخل والمركز المالي وإحلال قوائم التدفقات النقدية بدلاً منها، حيث أنه من الأفضل التعامل نقداً عن سنة بما يجنبها الكثير من مشاكل القياس على أساس التكلفة التاريخية، لذلك فإن التدفقات النقدية تشكل إطاراً تحليلياً للتحليل المالية للمنشأة في الماضي والحاضر والمستقبل، كما تعتبر أداة تساعد في اتخاذ القرارات

الاستثمارية، حيث يفضل عند اتخاذ هذه القرارات أن يكون المحلل مرتكزاً على قوائم المحاسبة عن التدفقات النقدية الذي سيتحقق مستقبلاً (جاد، 2002، ص21).

وتعدّ معلومات التدفقات النقدية الخاصة بالشركة مؤشراً جيداً وملائماً بمفردها، أو مصاحبة لغيرها من المعلومات المالية الأخرى تساعد المستثمرين والدائنين على تقييم تلك المنشأة وتحليل درجة الخطر الخاصة بها، وذلك إلى جانب تمكنهم من التنبؤ بالمدفوعات المتوقع سدادها سواء اتخذت صورة التوزيعات، أو الفوائد التي تمثل في ذات الوقت المعلومات المطلوبة لتحديد القيمة السوقية للأوراق المالية الخاصة بتلك المنشأة. ومن أهم النقاط التي يشار إليها حول أهمية محاسبة التدفقات النقدية ما يلي:

1- أن هناك فائدة كبيرة من استخدام مبادئ محاسبة التدفقات النقدية لأن حساب الأرباح والخسائر والميزانية التقليدية لا يقدمان قياساً موضوعياً سليماً للربح والمركز المالي للشركة مما يترك الفرصة للأحكام الشخصية ويؤدي إلى التناقص بين حسابات الشركة المختلفة.

2- إن فصل الربحية عن السيولة عيب خطير من المحاسبة التقليدية، لذلك لا بد أن تهتم الشركة بهذين العاملين في نفس الوقت فالشركة التي تفشل دائماً في تحقيق أرباح في الأجل الطويل لن تستطيع الاستمرار والشركة التي لا تملك نقدية في الأجل القصير يمكن أن تنهار فجأة.

3- تعتمد محاسبة التدفقات النقدية على الفرضين التاليين:

أ- أن الهدف الأساسي للشركة أنها تكونت لتبقى وتستمر في عملياتها، لذلك فإن الحسابات يجب أن تعكس قدرتها على سداد ديونها والتزاماتها ودفع

التوزيعات، ويركز حملة الأسهم على النقدية حتى يمكنهم التنبؤ بالمبلغ الذي سيتم توزيعه عليهم في شكل أرباح، كما أن قرار التوزيع يتأثر بالعديد من العوامل مثل توافر النقدية وقدرة الشركة على الحصول على موارد نقدية إضافية، لذلك فإن قائمة الدخل وحدها تعتبر غير كافية لتوفير مثل هذه المعلومات.

ب- أن قيمة السهم في الشركة تعتمد على القيمة الحالية للمدفوعات النقدية المتوقعة للمساهمين في المستقبل في صورة توزيعات، بالإضافة إلى أي مدفوعات رأسمالية أخرى يسمح بتوزيعها، لذا فإن الحسابات يجب أن تقدم للمساهمين معلومات عن التوزيعات المستقبلية سواء من الأرباح العادية للرأسمالية.

ويرى الباحث أن الأساس النقدي أكثر موضوعية ويسهل إثباته والتحقق منه، كما أنه يتعامل ألياً مع مشكلة تغيرات الأسعار عن طريق تسجيل كل المتحصلات والنفقات بقيمتها النقدية في تاريخ التحصيل والسداد، حيث أن قائمة التدفقات النقدية توضح بدرجة كبيرة المقارنة بين الشركات، والمعلومات المستمدة منها تخدم المستخدمين الخارجين بدرجة كبيرة حيث تخفف المشاكل المتعلقة بالمصطلحات الفنية وهي مناسبة بدرجة كبيرة للتخطيط واتخاذ القرارات، كما أنها تساعد بدرجة كبيرة على اتخاذ القرار المناسب بالمقارنة بالطرق التقليدية، حيث تركز على السيولة وتقييم الأداء كما أنها تقدم المعلومات المناسبة لمتخذي القرار.

أورد (جاد، 2002، ص22-24)، النماذج التالية لقياس التدفقات النقدية:

1- المقاييس التقليدية:

وطبقا لهذه الطرق يتم البدء بصافي الدخل الظاهر في قائمة الدخل ويتم تعديله ببعض التسويات اللازمة، للوصول إلى صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية، وهي تبدأ بصافي الدخل وفقا لأساس الاستحقاق ثم تحويله بعد ذلك إلى الأساس النقدي، كما أنها إلى جانب صافي الدخل تظهر التغيرات في بعض الحسابات الخاصة بقائمة المركز المالي ذات العلاقة بالأنشطة التشغيلية، وتتمثل هذه المقاييس بما يلي:

أ- صافي الدخل مضافا إليه الإهلاك Net Income Plus Depreciation ويتم حسابه طبقا للمعادلة الآتية:

التدفق النقدي = صافي الدخل قبل احتساب البنود غير العادية ونتائج العمليات المنتهية + الإهلاك للأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة.

ويعتمد هذا المقياس على أرقام محاسبية مستمدة من قائمة الدخل المعدة وفقا لأساس الاستحقاق، وبالتالي تتضمن آثار التضخم وتكاليف الوكالة، ولا يعطى معلومات عن الأنشطة المختلفة للمنظمة، أو أسباب التغير في النقدية، وبالتالي فهو لا يصلح للتقرير عن التدفقات النقدية.

ب- رأس المال الناتج من التشغيل Working capital from operation (WCFO) ويتم حسابه وفقا للمعادلة الآتية:

التدفق النقدي = صافي الدخل مضافا إليه الإهلاك للأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة + التعديلات الخاصة بالعناصر الأخرى التي يشملها صافي الدخل قبل حساب البنود غير العادية، والعمليات المنتهية التي تؤثر في رأس المال العامل.

ويتم حساب هذا المقياس من خلال إجراءات التعديلات اللازمة لاستبعاد أثر المكاسب، أو الخسائر الناتجة عن بيع الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل، وكذلك نفاذ علاوة أو خصم إصدار السندات والضرائب المؤجلة، فهو يمثل تعديلات للقياس السابق بعد إزالة أثر العناصر التي لا تؤثر على رأس المال العامل بهدف الوصول إلى العامل النقدي. وهذا المقياس يعتمد على أرقام قائمة الدخل المعدة وفقا لأساس الاستحقاق، كما أن رأس المال العامل واجه العديد من الانتقادات، إذ إنه لا يوفر معلومات للمستثمرين والدائنين عن المرونة المالية والمقدرة الكسبية وبالتالي لا يصلح للتقرير عن التدفقات النقدية.

2- المقاييس البديلة

وطبقا لهذه المقاييس تظهر مكونات التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الداخلة والخارجة بشكل تفصيلي لكل من المقبوضات والمدفوعات كذلك صافي التدفقات النقدية، وتشمل هذه المقاييس ما يلي:

أ- التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل (Cash flow from operation (CFFO) ويتم حساب هذا المقياس بإضافة التغيرات في كل من الأصول المتداولة غير النقدية والخصوم المتداولة الناتجة عن التشغيل إلى رأس المال العامل، ويتم حسابه وفقا للمعادلة الآتية:

التدفق النقدي من أنشطة التشغيل = (رأس المال العامل من التشغيل - التغيير في الحسابات المدينة خلال الفترة + التغيير في المخزون خلال الفترة + التغيير في الأصول المتداولة الأخرى خلال الفترة + التغيير في الحسابات الدائنة خلال الفترة + التغيير في حسابات الضرائب المدفوعة خلال الفترة + التغيير في الخصوم المتداولة الأخرى خلال الفترة).

ويعتمد هذا المقياس على أرقام محاسبية مستمدة من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي المعدتين على أساس الاستحقاق، بهدف الوصول إلى الأساس النقدي، كما أنه يهمل الأنشطة الاستثمارية والتمويلية، كما أنه لا يوفر معلومات على أسباب الاختلاف بين أرصدة النقدية أول وآخرها الفترة.

ب- التدفقات النقدية من الأنشطة الجارية مضافا إليها التدفقات النقدية من النشاط الاستثماري (CFAI) Cash flow after investment، ويتم حسابه وفقا للمعادلة الآتية:

التدفق النقدي = التدفق النقدي عن عمليات التشغيل + نتائج عمليات بيع الممتلكات والتجهيزات والمعدات + ناتج عمليات بيع الاستثمارات خلال الفترة + التغيير في قيمة المصروفات الرأسمالية خلال الفترة + التغيير في الاستثمارات بالمنظمة الأخرى خلال الفترة.

ويلاحظ على هذا المقياس أنه يتضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مستمدة من أرقام قائمة المركز المالي وقائمة الدخل المعدة، وفقا لأساس الاستحقاق وتعديله بعد ذلك بالتدفقات النقدية من النشاط الاستثماري، كما أنه لم يأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من النشاط التمويلي.

ج- التغيير في التدفقات النقدية (Change in Cash (CC) ويتم حسابه وفقا للمعادلة الآتية:

التغيير في النقدية = التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل = صافي التدفقات النقدية من النشاط الاستثماري = صافي التدفقات النقدية من النشاط التمويلي خلال الفترة، ويلاحظ على هذا المقياس أنه يتضمن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ولذا فهو يعد أنسب مقياس.

ويشير (شلتوت، 1992، ص 14) إلى هذه الطرق تلقى تشجيعا وتأييدا من قبل مجلس معايير المحاسبة الأمريكي وذلك للأسباب الآتية:

1- سهولة فهمها واستيعابها من قبل المستخدمين للقوائم المالية.

2- تأكيد على المصدر الأساسي للتدفقات النقدية من المصادر طويلة الأجل الخاصة بالأنشطة التشغيلية.

3- زيادة أهمية إجمالي النقدية الواردة من الدخل وإجمالي النقدية الخارجة للمصروفات عن صافي التدفقات النقدية لكل من المستثمرين والمقترضين.

4- وضوح مصادر التدفقات النقدية لكل الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية بشكل ثابت من فترة لأخرى وذلك بعكس الطرق التقليدية التي تظهر التدفقات النقدية الواردة والصادرة لكل من الأنشطة التمويلية والاستثمارية حسب المصدر ولا تظهر ذلك بالنسبة للأنشطة التشغيلية.

5- بساطة العمليات الحسابية المستخدمة في إعداد القائمة في ظل استخدام الطريقة المباشرة.

ويرى الباحث أنه حتى نتمكن من الوقوف على أهم الدلالات من قائمة التدفقات النقدية يفضل استخدام هذه الطرق في العرض، فالطرق التقليدية لا تكون تنقيفية لأنها لا تفصح عن التصنيفات من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة التشغيلية، بينما هذه الطرق تسهم في تقييم قدرة المنشأة الاقتصادية على توفير نقدية كافية من أنشطة التشغيل لسداد ديونها وإعادة الاستثمار في عملياتها وإجراء توزيعات للأرباح على أصحاب الملكية وبالتالي فهي تعد الأنسب في مجال الاستثمار في الأوراق المالية.

2-3-1 أهداف وأهمية قائمة التدفقات النقدية

إن الهدف الأساسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليل النقدية عن طريق توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية، فقائمة التدفقات النقدية توضح الآثار النقدية لعمليات التشغيل الجارية والعمليات الاستثمارية والتمويلية خلال الفترة، كذلك صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة ومن ثم كيفية استخدام تلك النقدية خلالها (Wild, et al., 2003, P: 384).

وتتبع أهمية قائمة التدفق النقدي من دورها في توفير معلومات لا تظهر في أي من قائمة الدخل والميزانية العمومية، لذا تعتبر هذه القائمة بمثابة صلة الوصل بين هاتين القائمتين، كما أنها أكثر ملاءمة منهما لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط الشركة بما تحتويه من معلومات، وما يمكن اشتقاقه منها من مؤشرات كمية فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار، وإمكانية التنبؤ المستقبلي في التوسع، ويمكن توضيح أهمية قائمة التدفقات النقدية حسب ما ورد في (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2006، ص 766) في النقاط التالية:

1- إن المعلومات الواردة في التدفقات النقدية مفيدة، كونها تعمل على تزويد مستخدمي البيانات المالية حول قدرة الشركة على توليد النقدية، واحتياجات المشروع في استخدام هذه النقدية.

2- عند استخدام بيانات التدفقات النقدية مع باقي البيانات المالية، فإنها بذلك تقوم بتزويد المستخدمين بمعلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي أصول المشروع وهيكله المالي، بما في ذلك سيولة الشركة وقدرتها على الوفاء بالدين والتكيف مع الفرص المتغيرة.

3- تساعد معلومات التدفق النقدي المستخدمين على تطوير نماذج لتقدير ومقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية.

4- تستخدم معلومات التدفق النقدي التاريخية، كمؤشر لمبالغ وتوقيت ودرجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية، كذلك تفيد في اختبار دقة التقديرات السابقة للتدفقات النقدية وفحص العلاقة بين الربحية وصافي التدفق النقدي.

5- تعمل على تزود مستخدمي البيانات المالية بالكيفية التي يولد ويستخدم فيها المشروع النقدية وما يعادلها.

2-3-2 أغراض قائمة التدفقات النقدية

ومن أهم الأغراض التي تخدمها قائمة التدفقات النقدية ما يلي:

2-3-2-1 تقييم جودة أو نوعية أرباح الشركة

وهي تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المنظمة قراراتها التشغيلية والاستثمارية، فربحية المنظمة هي محصلة لمختلف السياسات التي تتخذها الإدارة، ونسب الربحية تقيس كفاءة المنظمة في استغلال مواردها بشكل أمثل لتحقيق الأرباح، وهي تقدم معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين صافي الدخل الذي يتم تحديده بموجب أساس الاستحقاق وصافي التدفق النقدي، الذي يتم تحديده بموجب الأساس النقدي. وعلى هذا الأساس فإن تحقيق المنظمة لرقم مرتفع من صافي الدخل لا يعني بالضرورة، أنها حققت تدفقاً نقدياً مرتفعاً والعكس صحيح. في حين كلما ارتفع صافي التدفق النقدي التشغيلي الموجب الذي تحققه المنظمة خلال العام ارتفعت نوعية، أو جودة أرباح المنظمة والعكس صحيح (مطر، 2006، ص 162).

وتمثل نسب الربحية مجال اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين، فالمستثمرون يتطلعون إلى الفرص المربحة لاستثمار أموالهم فيها، والإدارة للتحقق من نجاح سياساتها التشغيلية، ويشعر المقرضون بالأمان عند إقراض أموالهم إلى منظمات تحقق أرباح ولديها القدرة على دفع التزاماتها وفوائد ديونها (Needlse & Powers, 2004, P: 614).

ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم جودة أرباح المنظمة:

1- مؤشر (دليل) النشاط التشغيلي: وتبين هذه النسبة مدى قدرة الأنشطة التشغيلية في المنظمة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، إذ إن هذه النسبة تعكس في جانب منها نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا لأساس الاستحقاق، في حين تعكس في الجانب الآخر نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا للأساس النقدي، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على جودة أرباح المنشأة والعكس صحيح (Friedlob & Schaefer , 2003, P 75 - 89)، ويحدد هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة.

2- مؤشر النقدية التشغيلي: وهذه النسبة توضح مدى قدرة أرباح المنظمة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتختلف هذه النسبة عن السابقة في أنها تأخذ بعين الاعتبار عند اشتقاقها الفوائد والضرائب (مطر، 2006، ص 163) وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الدخل.

3- نسبة التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات: وتبين النسبة المئوية للتدفقات النقدية من المبيعات، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة الشركة في تحصيل النقدية من المبيعات (Carslaw & Mills , 1999) وتحدد بالعلاقة التالية:

التدفقات النقدية من المبيعات / المبيعات.

4- نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة: تساعد هذه النسبة على قياس الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات، سواء في القروض أو في الأوراق المالية (مطر، 2006، ص 165)، وتحدد بالعلاقة التالية:

المتحصلات النقدية المتحققة من إيرادات الفوائد والتوزيعات المقبوضة / التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية.

5- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي: وتبين هذه النسبة حصة السهم العادي من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وتعكس قدرة المنظمة على توزيع الأرباح النقدية (Gibson , 2001 , P:366)، وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - التوزيعات النقدية للأسهم الممتازة / المتوسط المرجح للأسهم العادية.

6- نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية: تبين هذه النسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، فكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً إيجابياً على كفاءة المنظمة وتشبه هذه النسبة نسبة معدل العائد على حقوق الملكية، ولكنها تحسب باستخدام التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، بدلاً من رقم صافي الدخل (عبيدات، 2006، ص 68)، وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / حقوق الملكية

7- نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي: وتوضح هذه النسبة مدى قدرة أصول الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المنظمة في استخدام موجداتها، وحافز للمزيد من الاستثمار في المستقبل، وتشبه هذه النسبة

معدل العائد على الموجودات باستثناء استخدام التدفقات النقدية بدلاً من رقم صافي الربح

(Carslaw & Mills , 1999)، وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / إجمالي الأصول.

2-2-3-2 تقييم السيولة

يرى (Schroeder, et al ., 2001, P:156) أن السيولة هي قدرة المنظمة على تحويل أصولها إلى نقدية، حتى تتمكن من سداد التزاماتها المتداولة عند استحقاقها، وتقوم نسب السيولة بربط الأصول المتداولة بالمطلوبات المتداولة، لمعرفة الوضع المالي للمنظمة في الفترة قصيرة الأجل، وترتبط قوة أو ضعف سيولة المنظمة بمدى توفر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، فإذا كان صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية موجباً فهذا يعني أن هناك فائضاً نقدياً يمكن لإدارة المنظمة أن تستخدمه، إما في توسيع الأنشطة الاستثمارية، أو في تسديد الديون طويلة الأجل، أما إذا كان سالباً فهذا يعني أن على المنظمة، أن تبحث عن مصادر لتمويل العجز، وذلك إما ببيع جزء من استثماراتها أو بالتمويل طويل الأجل، ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفقات النقدية لتقييم سيولة المنظمة ما يلي:

1- نسبة تغطية النقدية: وتشير هذه النسبة إلى قدرة المنظمة على توليد تدفقات نقدية، من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالمطلوبات الاستثمارية والتمويلية الضرورية، مثل الديون والقروض المستحقة الدفع وعقود الإيجار التمويلي والمبالغ المدفوعة في شراء الأصول الثابتة، وتوزيعات الأرباح لحملة الأسهم، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الاحتياجات (Friedlob & Schleifer, 2003, p: 9)،

وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

2- نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون: وتشير هذه النسبة إلى قدرة المنظمة على تسديد فوائد الديون، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيئ وينبئ بمشاكل قد تواجهها المنظمة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون (مطر، 2006، ص 164)، وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون.

3- نسبة التوزيعات النقدية: وتوفر هذه النسبة معلومات عن السياسة التي تتبعها إدارة المنظمة في مجال توزيع الأرباح النقدية، من خلال تدفقاتها النقدية من الأنشطة التشغيلية ومدى استقرار هذه السياسة، إذ إن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى قدرة المنظمة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة إلى مصادر تمويل خارجية (Gibson, 2001, P: 367)، وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين.

4- نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: وتبين هذه النسبة مدى قدرة أنشطة المنظمة على توليد تدفقات نقدية داخلية، لتغطية التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية وللإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل، ويقصد بالاحتياجات النقدية الأساسية، التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة التشغيلية، ومدفوعات أعباء الديون، والإنفاق الرأسمالي اللازم للمحافظة على الطاقة الإنتاجية، وسداد الديون المستحقة خلال العام (مطر، 2006، ص162)، وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية.

5- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة: وتبين هذه النسبة مدى قدرة المنظمة على سداد مطلوباتها المتداولة، من خلال صافي تدفقاتها النقدية من أنشطتها التشغيلية، فكلما ارتفعت هذه النسبة انخفض مستوى المخاطر المتعلقة بالسيولة، وهذا يعني أن المنظمة قادرة على الوفاء بجميع أو جزء من مطلوباتها المتداولة، من خلال النقدية المولدة داخلياً (Kieso, et al., 2005, P: 196)، وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / متوسط المطلوبات المتداولة.

6- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الاستحقاق الحالي للديون طويلة الأجل وأوراق الدفع قصيرة الأجل: وتشير هذه النسبة إلى قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها، المتمثلة باستحقاقات الديون طويلة الأجل والديون، وأوراق الدفع قصيرة الأجل، إذ إن ارتفاع هذه النسبة يعني أن وضع السيولة للمنظمة جيد، ولا تعاني من مشكلات تتعلق بها (Gibson, 2001, P: 364)، وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / استحقاقات الدين طويلة الأجل + الديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل.

7- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى مدفوعات الديون طويلة الأجل: وتقيس هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على سداد الديون طويلة الأجل، فكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً إيجابياً على قدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل (Roehl – Anderson & Bragg, 2005 , P 329)، وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / مدفوعات الدين طويل الأجل.

8- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية: وتبين هذه النسبة قدرة المنظمة على توليد تدفقات نقدية، من أنشطتها التشغيلية لتمويل النفقات الرأسمالية

اللازمة للحفاظ على طاقتها الإنتاجية، فإذا كانت هذه النسبة أكبر من 1:1 فهذا يعني أن المنظمة يمكن أن تستخدم الزيادة النقدية من أنشطتها التشغيلية في تسديد الديون المستحقة عليها (Stickney & Brown , 1999, P: 154)، وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للنفقات الاستثمارية.

9- نسبة أثر الاستهلاك والإطفاء: وتساعد هذه النسبة في إظهار أثر الاستهلاك والإطفاء على النقدية من الأنشطة التشغيلية، ويمكن اعتبار المنظمة أكثر كفاءة إذا كان أثر الاستهلاك والإطفاء لديها قليلا على النقدية من الأنشطة التشغيلية (Bergevin, 2002, P: 231)، وتحدد بالعلاقة التالية:

مصروف الاستهلاك + مصروف الإطفاء / صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

10- نسبة إعادة الاستثمار: وتقيس النسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لتمويل شراء الموجودات طويلة الأجل، وتختلف هذه النسبة عن نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، إلى النفقات الرأسمالية في أنها تأخذ بعين الاعتبار جميع مشتريات الموجودات طويلة الأجل، والمتضمنة الأراضي والمباني وليس الموجودات اللازمة للمحافظة على الطاقة الإنتاجية فقط (عبيدات، 2006، ص 75)، وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / مشتريات الموجودات طويلة الأجل

11- التدفقات النقدية الحرة وهي التدفقات النقدية المتبقية التي يتم توزيعها على حملة الأسهم، وأصحاب الديون بعد قيام المنظمة بالاستثمار في الأصول الثابتة الضرورية ورأس المال العامل، للمحافظة على استمرارية الأنشطة التشغيلية، وتوفر التدفقات النقدية الحرة للمحللين الماليين معلومات عن قدرة المنظمة على النمو داخلياً وزيادة مرونتها المالية (Bergevin, 2002, P: 230)، وتحدد بالعلاقة التالية:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - (النفقات الرأسمالية+ توزيعات الأرباح).

12- نسبة التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلة من

الأنشطة التمويلية: وتبين هذه النسبة مدى مساهمة التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة

التمويلية على تمويل الاستثمار في الموجودات طويلة الأجل، كذلك تعتبر مؤشراً على مدى

إسهام المصادر الخارجية في تمويل الاستثمار في الموجودات طويلة الأجل، لذا توفر

للمستثمرين والمقرضين معلومات عن كيفية استخدام استثماراتهم من قبل إدارة المنظمة

(محمد وآخرون، 2005، ص167)، وتحدد بالعلاقة التالية:

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية.

13-نسبة الإنفاق الرأسمالي: وتقيس هذه النسبة الأهمية النسبية لمصادر التمويل الخارجي

في تمويل حيازة الأصول الثابتة، وتخدم فئتي المستثمرين والمقرضين بتوفير مؤشرات لهم

عن كيفية استخدام أموالهم، كما تعكس أيضاً مدى نجاح إدارة المنظمة في اتباع سياسة

المواعمة في تمويل الأصول طويلة الأجل من مصادر تمويل طويلة الأجل (مطر، 2006،

ص 165)، وتحدد هذه النسبة بالعلاقة التالية:

الإنفاق الرأسمالي الحقيقي / التدفقات النقدية الداخلة من القروض طويلة الأجل وإصدارات

الأسهم والسندات.

2-4 نبذة عن مؤسسة البترول الكويتية

تأسست مؤسسة البترول الكويتية في عام 1980 كمؤسسة شاملة لإدارة المصالح النفطية الكويتية الآخذة في التنوع . تقدم المؤسسة سلسلة متكاملة من الخدمات في مجال النفط من خلال شركاتها التابعة حيث تتولى الشركات مهام مختلفة في مجال الاستكشاف والإنتاج والتكرير والبتروكيماويات والتسويق وبيع التجزئة والنقل البحري (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها، التكامل في الأداء, 2009, ص15).

وتضم المؤسسة (10) شركات وقد انضموا تحت مؤسسة البترول الكويتية بعد تأسيسها وبالتالي أصبحت مؤسسة البترول الكويتية هي المؤسسة الأم التي تضم الشركات الآتية: (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها، التكامل في الأداء, 2009, ص15 - 21).

- 1- شركة نفط الكويت تأسست عام 1934 م وتتولى مسؤولية استكشاف وتطوير وإنتاج المواد الهيدروكربونية في دولة الكويت وتخزين ونقل النفط إلى المصافيء ومرافئ التصدير.
- 2- شركة التنمية النفطية .تأسست عام 2005 م وتتولى مسؤولية تنفيذ عقد الخدمات التشغيلية مع إتحاد شركات النفط العالمية المؤهلة لتطوير حقول شمال الكويت.
- 3- شركة البترول الوطنية الكويتية تأسست عام 1960 م وتتولى إدارة مصافي النفط كما تقوم بتسويق زيت الوقود في محطات التعبئة للشركة وللشركات الأخرى في السوق المحلية.
- 4- شركة صناعة الكيماويات البترولية تأسست عام 1963 م، وتتولى إدارة ثلاثة مصانع لإنتاج الأمونيا السائلة.
- 5- شركة ناقلات النفط الكويتية تأسست عام 1957 م، وتمتلك وتدير أحد أضخم أساطيل النقل البحري في العالم.

6- الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود (كافكو) تأسست عام 1963 م، تتولى تزويد الطائرات من مطار الكويت الدولي.

7- شركة خدمات القطاع النفطي تأسست عام 2005 م، تتولى مسؤولية توفير الخدمات لمؤسسة البترول الكويتية والشركات النفطية التابعة المتواجدة في دولة الكويت حتى يتسنى للشركات التركيز على أداء مهماتها الرئيسية.

8- الشركة الكويتية لنفط الخليج تأسست عام 2002 م، تتولى إدارة حصة الكويت من الثروات الطبيعية في المنطقة المقسومة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت.

9- الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفيك) تأسست عام 1981 م، وتتولى عمليات التنقيب والتطوير وإنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي خارج دولة الكويت.

10- شركة البترول الكويتية العالمية تأسست عام 1980 م، وهي بمثابة ذراع العالمية لمؤسسة البترول الكويتية وتعنى بعمليات التكرير والأبحاث وتسويق المنتجات النفطية.

تتمثل الوظيفة الأساسية للمؤسسة في رسم التوجهات الإستراتيجية لعمليات التسويق والبيع والنقل البحري للنفط الخام والمنتجات البترولية للأسواق الرئيسية. ولدى المؤسسة مكاتب خارجية لتمثل مصالح المؤسسة التسويقية حول العالم ولتحقق هدفها للوصول إلى الأسواق الرئيسية المستقبلية، وتقع المكاتب في مدينة هيوستن في الولايات المتحدة ولندن ومومباي وطويكو وسنغافورة وباكستان والصين (النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها، التكامل في الأداء، 2009، ص21).

إن مؤسسة البترول الكويتية مؤسسة ذات طابع اقتصادي تدار على أسس تجارية ومملوكة بالكامل للدولة، وتعدّ إحدى شركات النفط والغاز الرئيسية في العالم وترتكز أنشطتها على الاستكشاف والإنتاج والتكرير والتسويق وصناعة البتروكيماويات والنقل.

إن رسالة المؤسسة هي إدارة وتشغيل هذه الأنشطة المتكاملة في كافة أنحاء العالم بأفضل الأساليب كفاءة وفعالية، بالإضافة إلى تعظيم القيمة والمردود المالي للمساهمين مع ضمان الاستغلال الأمثل للموارد الهيدروكربونية الكويتية، ولدى المؤسسة دور عام في الإسهام في دعم وتنشيط الاقتصاد المحلي، وتنمية القوى العاملة الوطنية، والمحافظة على الخبرة التجارية والفنية العالية وإدارة الشؤون المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة بشكل فعال(التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة البترول الكويتية، لعام 2010، ص 11).

2-5 الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية

شهدت السنة المالية في ابريل 2010 / مارس تحقيق مستويات عالية من الربحية، فقد تمكنت المؤسسة من تحقيق أرباح صافية بلغت 2.316 مليون دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس من العام نفسه وقد تضمنت النتائج المالية زيادة قدرها 544 مليون دينار في الأرباح التشغيلية عن تلك المحققة في السنة المالية الماضية، وترجع تلك الزيادة في مجملها إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط الخام والغاز والمنتجات البترولية بشكل مضطرد(التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة البترول الكويتية، لعام 2010، ص 7).

كما أظهرت البيانات المالية للشركات التابعة للمؤسسة تحسناً في أدائها المالي، فبلغت أرباح شركة البترول الوطنية الكويتية 671 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 628 مليون دينار كويتي في السنة المالية السابقة، بينما بلغت أرباح شركة ناقلات النفط الكويتية 27 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 18 مليون دينار كويتي، وأرباح شركة (كي . بي . سي . هولدنجز أوروبا) 119 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 100 مليون دينار كويتي، كما ارتفعت أرباح الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية من 30 مليون دينار كويتي لتصل إلى 71

مليون دينار كويتي، بينما ارتفعت أرباح الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود من 9 مليون دينار كويتي إلى 12 مليون دينار كويتي، وتمكنت شركة صناعة الكيماويات البترولية من تحقيق 145 مليون دينار كويتي (التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة البترول الكويتية، لعام 2010، ص 13).

ومن أبرز الإنجازات التي حققتها مؤسسة البترول الوطنية الاكتشافات الجديدة في شمال الكويت، إذ تم اكتشاف كميات من الغاز الحر تقدر بـ 35 تريليون قدم مكعب في تلك المنطقة بالإضافة إلى كميات من المكثفات ويجري وضع الخطط اللازمة للبدء بتطوير هذه الكميات، كما تم قطع شوط في تنفيذ العديد من المشاريع الرأسمالية الرئيسة لنشاط التكرير مثل مشروع بناء مصفاة جديدة في منطقة الزور، وكذلك لنشاط البتروكيماويات مثل مشاريع العطريات والأولييفينات الثاني والستائيرين، وضمن خطة تحديث الأسطول البحري لشركة ناقلات النفط الكويتية الجاري تنفيذها.

كما تم في مارس 2006 استلام أول الناقلات الجديدة وهي ناقلة النفط الخام كاظمة (3)، والجدير بالذكر أنه تم تأسيس شركة الخدمات النفطية لتقديم الخدمات البترولية المساندة للقطاع النفطي، كما تم تأسيس شركة التنمية النفطية للإشراف على الشركات الأجنبية التي ستعمل في مجال تطوير وإعادة تأهيل حقول شمال الكويت النفطية، أما في مجال التوسع في مجال التكرير والبتروكيماويات في آسيا فقد تم توقيع مذكرة تفاهم مع إحدى شركات النفط الصينية العملاقة لإقامة مصفاة تكرير جديدة بالتكامل مع مجمع للبتروكيماويات.

وتعتبر مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة الصحة والسلامة والبيئة في قمة سلم أولوياتها، لذا فقد تم خلال هذه السنة إطلاق العديد من الحملات التوعوية وعقد البرامج التدريبية والقيام بالتدقيق والفحص للعديد من المنشآت النفطية، واستكمالاً للجهود التي تبذلها

المؤسسة وشركاتها التابعة في تنمية قوة العمل الوطنية، فقد بلغ إجمالي القوى العاملة لدى المؤسسة وشركاتها التابعة (13.641) موظفا، حيث بلغت نسبة إسهام قوة العمل الوطنية في القطاع النفطي.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

قام الباحث بمسح الدراسات السابقة حول موضوع هذه الدراسة، وتمت الاستعانة والإفادة من بعض الدراسات التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، وتخدم المتغيرات المستقلة والتابعة المستخدمة فيها، ومن هذه الدراسات ما يلي:

الدراسات باللغة العربية

- دراسة الفضل، وآخرون، (2003) بعنوان: استخدام التكامل بين المعايير المالية وغير

المالية لتقييم أداء المنشأة: دراسة ميدانية في المصرف المتحد للفترة 1996-2003.

هدفت هذه الدراسة إلى الوصول إلى مجموعة مترابطة من المقاييس المالية التي تقيس المخاطرة والربحية وكفاءة التوظيف لتقييم الأداء المالي للمصرف، وتعدّ هذه الدراسة ميدانية، من خلال توزيع استبانة على عينة في المصرف المتحد للفترة (1996-2003) في سوريا. وتوصلت الدراسة النتائج التالية:

1- لا توجد مقاييس تصلح لكل وحدة اقتصادية، ولكن لا يمكن انتقاء المقاييس دون التأكد من علاقاتها مع بعضها، كما أن النظام المقترح لا يمنع من إدخال معايير جديدة إضافية في سنوات لاحقة إذ قد تكون بعض المعايير غير صالحة للتطبيق حالياً وصالحة لاحقاً.

2- بالرغم من ظروف الحرب التي تسببت في انخفاض الأرباح إلا أن هذا الانخفاض لا يلقى بكامله على تلك الظروف فهناك سببان مهمان لا بد من مراجعتهما ؛ الأول: هو السياسة الاستثمارية للمصرف التي تعرض من خلالها إلى خسارة بعض استثماراته، والثاني هو

النظام الرقابي إذ تعرض المصرف لأخطار الإدارة بدرجة كبيرة وتعرض فرعان من فروعها إلى التزوير واختلاس الأموال من قبل مديرتي الفرعين.

3- أن السياسة الاستثمارية للمصرف ظلت محافظة بدليل أنها اعتمدت على الاستثمارات شبه النقدية، ولم تتحرر من قيد الاستثمارات شبه النقدية مما أوقع المصرف في مأزق ظرف الحرب فتوقفت استثماراته بنسبة كبيرة.

4- أن تقويم الأداء الكلي يكون في نهاية الدورة المحاسبية وتناط بمراقب الحسابات الذي يعتمد على مجموعة من النسب المالية دون الاهتمام بالمشورات غير المالية وما تعكسه من تفاصيل مهمة متعلقة بكفاءة وفاعلية النشاط واقتصاديته.

- دراسة، (الباشا، 2005)، بعنوان: **سبل تفعيل دور الرقابة لضبط الأداء المالي الخاص بالمدفوعات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية.**

هدفت الدراسة إلى وضع المقترحات التي تساعد في تطوير نظام الرقابة على المدفوعات العامة، وتحقيق استقلالية الأجهزة الرقابية في السلطة الفلسطينية، إلى جانب بيان أساليب الرقابة على المدفوعات العامة، والوقوف على الانحرافات التي قد تحدث من خلال التطبيق الفعلي للموازنة العامة، وبيان أسبابها وتحليلها، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة المواضيع التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة. وأجريت الدراسة في فلسطين من أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وتوصيات ما يلي:

- 1- الحاجة إلى تفعيل دور الموازنة كأداة للرقابة على النفقات العامة.
- 2- عدم الاهتمام بالانحرافات الناتجة عن تنفيذ الموازنة، وعدم وجود معايير تحدد الأهمية النسبية لهذه الانحرافات.

- 3- بقاء سلف النفقات الجارية مفتوحة دون إقفال لفترات طويلة بعد نهاية السنة المالية.
- 4- عدم توثيق إجراءات الإنفاق الحكومي وزيادة عدد هذه الإجراءات بشكل كبير مما يعرقل عمليات الصرف.
- 5- الحاجة إلى الاهتمام بالنظام المحاسبي المحوسب لتفعيل الرقابة على المدفوعات العامة وتقليل الأخطاء من خلال إنشاء قسم خاص برقابة تطبيقات الحاسوب للتأكد من صحة عمليات التشغيل ومدى ملاءمتها لأنظمة الرقابة الموجودة.
- 6- إنشاء قسم في دائرة الموازنة يعنى بدراسة انحرافات تنفيذ الموازنة وتحديد أسبابها، وتقديم التوصيات اللازمة بذلك.
- 7- تشكيل لجنة لوضع مقترحات لتطوير الموازنة العامة للسلطة، والبدء بالتطبيق التدريجي لموازنة البرامج والأداء.

- دراسة جابر، (2006) بعنوان: التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء: دراسة تحليلية للبيانات المالية لشركة الخزف السعودية.

هدفت الدراسة إلى قراءة البيانات المالية لشركة الخزف السعودية، لإبراز أن التحليل المالي هو وسيلة من وسائل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، اعتمدت الدراسة المنهجين النظري والعملي من خلال استبانة وزعت على المبحوثين. وقد أجريت الدراسة في السعودية. وتوصلت الدراسة عدد من النتائج أبرزها ما يلي:

- 1- تحتل وظيفة تقييم الأداء في الوحدات الاقتصادية موقعاً مهماً، وذلك للوقوف على نقاط القوة والضعف في أدائها ومعالجتها.

2- أن مستوى التطور في الوحدات الاقتصادية سيؤدي حتماً إلى خلق تطور اقتصادي واجتماعي كبير وذلك بتوفير فرص العمل، وكذلك مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في أسهم وسندات الشركة.

3- تبين من الدراسة أن مفهوم المحتوى الإعلامي للقوائم المالية هو مفهوم واسع، لذلك فإن عملية الإفصاح عن المعلومات تمثل خطوه أوليه تعقبها القوائم المالية، ولمعرفة ما تحويه من معلومات محاسبية لا بد من قيام المحلل المالي (كخطوه لاحقه) بعملية التحليل للوصول إلى قيمة المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية.

4- إن قياس المحتوى الإعلامي للقوائم المالية بطريقه كمية، وذلك عن طريق استخدام التغير في المؤشرات المالية يكون ذا فائدة كبيرة للمتعاملين في السوق المالية، لأن هذه المؤشرات تقدم معلومات واضحة ومهمة في مجال تقييم أداء الشركة والحكم على أسعار أسهمها المتداولة في السوق.

5- أظهرت نتائج التحليل لمتغيرات المحتوى الإعلامي للقوائم المالية لشركة الخزف السعودية تقدماً ملحوظاً في الأداء في السنوات الأخيرة بالنسبة لتحسن مؤشرات الربحية والتمويل.

6- إن الأرباح الصافية لسنة (2005) بالرغم من أنها قد انخفضت عن الأرباح الصافية لسنة (2004) بنسبة (21.7%)، إلا أن الباحث يرى من جانب آخر أن أرباح سنة (2004) قد زادت عن الأرباح الصافية لسنة (2003) بنسبة (244%)، أي أن الزيادة في الأرباح تلك كانت غير طبيعية (على الأقل لا تتناسب مع تدرج تحقيق الأرباح للسنوات السابقة) لذلك فإن ما تحقق في سنة (2005) يعتبر نتيجة أداء الشركة بصوره طبيعيه لعملها، أو أنه نتيجة الأداء الكفاء لعملها.

- عبد الله، (2008) بعنوان: التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية استخدام طرق وأدوات التحليل المالي الحديثة في الرقابة على أداء الوحدة الاقتصادية، ودوره في كشف الانحرافات المالية أو غير المالية للوحدة الاقتصادية في وقت مبكر بالاعتماد على أدوات التحليل المالي. اعتمد الباحث في جمع المعلومات والبيانات على البحث المكتبي المتعلقة بالتحليل المالي بعامة وبالرقابة على أداء المشاريع بخاصة. واعتمد في الحصول على المعلومات الخاصة بالجانب النظري على المتوفر والمتاح من المصادر العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة مع الاستعانة بشبكة المعلومات الدولية. واعتمد في الحصول على البيانات الخاصة بالجانب التطبيقي على التقارير المالية والمحاسبية والإحصائية لمشروع صناعي (شركة الاسمنت السعودية). وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1- إن عملية تقويم الأداء لها فائدة كبيرة لذلك فإن اغلب الشركات وبما فيها الشركة محل الدراسة تصدر تقارير عامة، تشمل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والتدفق النقدي بالإضافة إلى بعض التفاصيل والنسب المالية والمقارنات التي تشرح طبيعة نشاط الشركة.

2- بعد إجراء تقييم الأداء لشركة الاسمنت السعودية يتضح مدى فعالية ودقة أدوات التحليل المالي في تتبع فقرات التكاليف وتحليلها على سبيل المثال، بالإضافة إلى مقارنة كل فقرة من فقرات التكاليف الإدارية والعمومية أو فقرات تكاليف البيع والتوزيع مع نفس الفقرة خلال فترة الأربيع سنوات (2003-2006)، أو مقارنة كل فقرة من التكاليف مع مجموع التكاليف، أو مقارنة التكاليف مع الأرباح، مضافا إلى ذلك فإن المخططات والرسوم البيانية تعكس لنا نتائج

التحليل بأفضل الصور ويستطيع 3- من له معرفة بسيطة في هذا المجال - أن يكون فكرة لا بأس بها لهذه الشركة بمجرد النظر إلى هذه الرسومات البيانية.

4- هناك تقدم واضح لأداء الشركة موضوع البحث الذي تبرزه القوائم المالية من ناحية تحقيقها للأرباح وتطور مستوى الأرباح من سنة إلى أخرى، وكان بإمكان الشركة تحقيق أرباح أكبر مما هو مُتَحَقَّق لو أنها استخدمت الأساليب التي استخدمناها وهي أساليب الرقابة على الأداء وتحليل البدائل.

- دراسة زينة، (2009) بعنوان: واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكيكدة ودورها في اتخاذ القرار.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكيكدة ودورها في اتخاذ القرار. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطبيق المعادلات والنسب المالية في اختبار الفرضيات. وأجريت الدراسة في الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها:

1- أن المؤسسة المينائية بسكيكدة لا تقوم بتقييم أداء الوظيفة المالية، والتحليل السابق كان نتاج عمل شخصي بالاستناد إلى قائم مالية متحصل عليها من المؤسسة والمتمثلة في الميزانيات المحاسبية.

2- لا توجد في المؤسسة ميزانيات مالية ونظرا لقلّة المعلومات وانعدامها أحيانا التي تسمح بإعادة تقييم موجودات المؤسسة وإعطائها قيما حقيقية، فقد تم الاكتفاء بالميزانيات المحاسبية والاعتماد عليها في وضع الميزانيات المختصرة، وهذا ما يجعل القيم الموجودة بهذه الميزانيات لا تعكس القيم الحقيقية لموجودات المؤسسة.

3- على الرغم من أن التحليل السابق تم باستخدام أدوات كمية علمية إلا أن النتائج المتحصل عليها تفقد دقتها ومصداقيتها لأن البيانات المعتمد عليها في الحسابات ليست دقيقة للأسباب سابقة الذكر.

4- ينبغي على المؤسسة المينائية بسكيدة بحكم أهميتها وحجمها ونوعية نشاطها، خصوصاً بعد الانفتاح الاقتصادي، حيث أصبحت الموانئ الجزائرية تعرف حركة دؤوبة، أن تولي اهتماماً وعناية إلى تقييم أداء الوظيفة المالية لأنها تسمح بمعرفة حالة ومركز المؤسسة وتوجيه السياسات، وبالتالي تمكين المدير من اتخاذ القرارات المتعلقة بالوضع المالية للمؤسسة.

- دراسة علي، (2010). أثر استخدام مبدأ محاسبة المسؤولية على تقويم الأداء المالي دراسة حالة الهيئة القومية للكهرباء.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام مبدأ محاسبة المسؤولية على تقويم الأداء المالي في الهيئة القومية للكهرباء، كما هدفت إلى عرض وتطبيق نظام محاسبة المسؤولية كنظام يساعد في تقويم أداء المراكز في الهيئة القومية للكهرباء في السودان عن طريق مقارنة الأداء الفعلي والأداء المخطط وما يترتب على ذلك من نتائج سالبة أو موجبة مما ينعكس أثره على كفاءة كل مراكز المسؤولية. تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة تم توزيعها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي، أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- 1- استخدام الهيئة نظام محاسبة المسؤولية ساعد الهيئة على ترقية أدائها وتحقيق الأهداف.
- 2- محاسبة المسؤولية مكنت الهيئة من استغلال مواردها المتاحة وعملت على تخفيض الانحرافات.

- 3- تقسيم الهيئة إلى مراكز وإدارات زاد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة وتحقيق الأهداف.
- 4- أدى استخدام نظام محاسبة المسؤولية إلى وجود بيانات ملائمة لقياس وتقويم الأداء مما ساعد في جودة المنتجات وزيادة المبيعات.
- 5- ساعد وجود نظام محاسبة المسؤولية على إعداد وتنفيذ الموازنة بصورة جيدة وتقديم تقارير بصورة متكاملة وواضحة وفي الوقت المناسب وبصورة دورية.

الدراسات باللغة الإنجليزية

- دراسة (Shane, S. Dikolli, & Igor Vaysman, 2006) بعنوان:

Contracting On The Stock Price And Forward-Looking Performance Measures

هدفت الدراسة إلى تحليل واختبار مقاييس الأداء والأرباح، والتعرف على أسعار الأسهم، وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية التي تم فيها توزيع استبانة على عينة وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها:

- 1- أن الوقت هو العامل الأساسي لأطراف العملية التعاقدية المتمثلة في المالك كطرف أساسي، كما تبين بأن سعر السهم ليس بالضرورة أن تكون أداة مهمة من أجل تحفيز المديرين، لأنه لا يمكن التعرف على تطلعاته المستقبلية بالحصول على الأرباح الملائمة.
- 2- تبين بأن هناك مصالح متضاربة ما بين بائع السهم و مشتريه، وأن لديهم أفضليات مختلفة يختلف بعضها عن الآخر، كما تبين أن هناك إقبالاً على الأوراق المالية ذات الأسعار المرتفعة، لأنها أداة مناسبة للمضاربين ومرضية لتوجهاتهم بالمخاطرة.

- دراسة (James Hunton et al, 2006)

Financial Reporting Transparency and Earnings Management

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار ما إذا كانت الشفافية الأكبر في تقارير الدخل الشامل تقلل من احتمالية انشغال المديرين بعملية إدارة الأرباح. وذلك بناء على تطلب مجموعات مستخدمي التقارير المالية لتقارير أكثر وضوحاً عن عناصر الدخل الشامل. اعتمدت الدراسة على المنهج النظري القائم على وصف وتحليل وعرض نتائج العديد من الدراسات المحاسبية السابقة في مجال العلاقة بين شفافية التقارير المالية وإدارة الأرباح، والتي كان أهمها أن

الشفافية الأكبر تزيد من قدرة مستخدمي التقارير المالية علي اكتشاف عمليات إدارة الأرباح، وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

1- عندما تكون أرباح المشروع أقل (أكبر) من تنبؤات إجماع المحللين، المشاركون فإنهم يبيعون الأوراق المالية التي تزيد (تقلل) الأرباح.

2- الشفافية الكبيرة بالتقارير المالية تضاعلت بشكل هام لكنها لم تلغ محاولات إدارة الأرباح، إذ إن هذه النتائج تتسق مع اعتقاد المديرين بأن إدارة الأرباح في أنظمة إفصاح أقل شفافية سوف تحسن من أسعار الأسهم ولا تضر من سمعة اكتمال التقارير المالية، بينما أنظمة إفصاح أكبر شفافية سوف تضر من سمعة اكتمال التقارير المالية.

- دراسة (Ioannidis, et. al, 2008) بعنوان:

"The Relationship Between Bank Efficiency And Stock Returns:

Evidence From Asia And Latin America " "

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة ما بين كفاءة أداء البنوك وسعر العائد على الأسهم، وتعد هذه الدراسة في الدراسات التحليلية لقوائم البنوك المشمولة بالدراسة. وقد شملت العينة مجموعة من البنوك من آسيا وأمريكا اللاتينية خلال الفترة 2000 إلى 2006 في ظل سيطرة لوائح وسياسات الاقتصاد الكلي، وقد بينت الدراسة ما يلي

1- أن هناك علاقة ما بين العوائد على الأسهم ومدى كفاءة ومقدرة البنوك.

2- أن هناك علاقة ما بين التكاليف والعوائد على الأسهم.

3- أن نسبة العوائد على الأسهم تمثل النسبة الأساسية في تكوين الفكرة لدى المستثمرين حول

كفاءة البنوك ومقدرتهم المالية.

4- أن نسب العوائد على الأسهم هي مصدر تقليدي للتعريف بمقدرة وكفاءة المؤسسة، وكثير من الأبحاث والدراسات تؤكد بأن النسب التي تقيس معدل الأرباح هي النسب الأفضل لمعرفة مقدرة وكفاءة المؤسسة، كما أن كثيراً من الدراسات ركزت على نسب أخرى تعد ذات فائدة مثل (نسب الاستحقاق ونسب الإيرادات والقيمة الاقتصادية المضافة ونسب الكفاءة).

- دراسة (Donates Pilinku, & Vytautas Boguslauska, 2009) ، بعنوان:

" The Short-Run Relationship between Stock Market Prices And Macroeconomic Variables In Lithuania: An Application Of The Impulse Response Function, "

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة ما بين سوق الأسهم وعوائد الاقتصاد الكلي، خلال السنوات القليلة الماضية، وقد تمت الاستفادة من كثير من الدراسات السابقة النظرية التطبيقية التي تختص بموضوع الدراسة التحليلية للقوائم المالية، وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج منها أن تحديد أسعار الأوراق المالية يتم من خلال بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهذا يعني أنه يمكن التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي من قبل القرارات الاستثمارية، كما بينت أن هناك علاقة قصيرة الأجل بين أسعار سوق الأسهم والاقتصاد الكلي تبعاً لجملة متغيرات مثل الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك النفود المعروضة لها أثر إيجابي قوي على الأسهم.

- دراسة (Ichael. et.al, 2009) بعنوان:

"Performance For Pay? The Relationship Between CEO Incentive Compensation And Future Stock Price Performance"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأداء المالي للمؤسسة ومقدار الحوافز والتعويضات على جذب المساهمين، وقد شملت عينة الدراسة أول عشر مديرين تنفيذيين لكل شركة، ومقدار الرواتب والحوافز التي تدفع إليهم، خلال خمس سنوات. وقد تم توزيع استبانة الدراسة الميدانية التي بينت نتائجها ما يلي:

1- أن ارتفاع المدفوعات والحوافز إلى المديرين التنفيذيين يعمل إلى جذب كثير من المستثمرين.

2- أن هناك عدداً من الأمور تعمل على زيادة جذب المساهمين مثل السياسات المتبعة لدى الشركة.

3- أن وسائل الإعلام المستخدمة تعمل على تأثير على اتجاهات المستثمرين والمساهمين.

4- أن هناك علاقة ما بين الحوافز طويلة الأجل المقدمة للموظفين ورفع أداء الشركات في المستقبل، وبطبيعة الحال تؤدي إلى قوة الشركة في المستقبل مما تزداد يترتب على زيادة المستثمرين في المؤسسة نظراً لقوتها في السوق.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتضح مميزات الدراسة الحالية من خلال مقارنتها مع الدراسات السابقة وكما هو مبين

بالجدول رقم (1-2) التالي:

الجدول رقم (1-2)

مميزات الدراسة الحالية مقارنة مع الدراسات السابقة

المجال	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الموضوعات	ركّزت على العلاقة بين مؤشرات الأداء وعوائد الأسهم في بيئات اقتصادية مختلفة	ركّزت الدراسة الحالية على تحليل وتقييم الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية
الأهداف	هدفت معظم الدراسات للتعرف على العلاقة بين مؤشرات الأداء المالية وعوائد الأسهم	هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل وتقييم الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها
المنهجية	اعتمدت المنهج التاريخي والوصفي لبيانات الشركات للتعرف على العلاقة بين مؤشرات الأداء	دراسة تطبيقية تقوم على اختبار فرضيات الدراسة، وذلك بالاعتماد على دراسة ميدانية
بيئة الدراسة	أجريت في بيئات مختلفة شملت مؤسسات في أمريكا وبريطانيا ودول في آسيا	تم إجراء الدراسة الحالية في البيئة الكويتية وتحديداً في مؤسسة البترول الكويتية
مجتمع الدراسة والعينة	تكوّن المجتمع من الشركات المالية والبنوك في دول مختلفة	مؤسسة البترول الكويتية وتحديداً الإدارات المالية

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

1-3 منهج الدراسة

2-3 مجتمع الدراسة والعينة

3-3 أدوات الدراسة

4-3 صدق الأداة وثباتها

5-3 الأساليب الإحصائية

6-3 أساليب جمع البيانات والمعلومات

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3-1 منهج الدراسة

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بوصف واقع الأداء المالي، ومن ثم تحليل هذا الواقع ودراسة خصائصه. إضافة إلى الاعتماد على المنهج الاستقرائي الذي يقوم على الاستنتاج العلمي القائم على أساس الملاحظة، الذي يركز على الإطار النظري ونتائج الدراسة الميدانية، إذ قام الباحث بتطوير استبانة ليتم توزيعها على المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في مؤسسة البترول الكويتية.

3-2 مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في مؤسسة البترول الكويتية، والبالغ عدد الشركات التابعة لها (10) شركات، أما بخصوص الطريقة والكيفية التي تم من خلالها حصر حجم عينة الدراسة، فإن الباحث قام بتحديد مجموع المديرين الماليين والمحاسبين المشمولين ضمن عينة الدراسة من خلال توزيع (400) استبانة على المجتمع الكلي للمؤسسة، ويوضح الجدول رقم (3-1) الإطار العام للدراسة ومجموع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي والنسب المئوية من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة.

الجدول (1-3)

الإطار العام للدراسة

الاستبيانات الموزعة على المبحوثين	الاستبيانات المستردة من المبحوثين	الاستبيانات الخاضعة لتحليل الإحصائي	
400	288	284	العدد
% 100	%72.8	%98.6	النسبة المئوية

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على نسبة الردود.

المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

تم اختيار مجموعة من المتغيرات الشخصية والوظيفية للمديرين الماليين والمحاسبين العاملين في مؤسسة البترول الكويتية، من أجل بيان بعض الحقائق المتعلقة بهذه الفئة، وتبين النتائج في الجداول التالية خصائص أفراد عينة الدراسة.

العمر

الجدول (2-3)

توزيع عينة الدراسة من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين

في مؤسسة البترول الكويتية حسب العمر

المديرين الماليين والمحاسبين		الفئات والمسميات
النسبة %	التكرار	
4.6	13	25 سنة فأقل
22.9	65	26 - 35 سنة
46.1	131	36 - 45 سنة

19.3	55	46 - 55 سنة
7.1	20	56 سنة فأكثر
100	284	المجموع

يتبين من خلال الجدول السابق أن أعمار النسبة الأعلى من المستجيبين في العينة يتركزون في الفئة التكرارية (36-45 سنة) وشكلوا ما نسبته 46.1% من إجمالي عينة الدراسة، ثم الفئة التكرارية (26-35 سنة) وشكلوا ما نسبته 22.9%، ثم الفئة التكرارية (46 - 55 سنة) وشكلوا ما نسبته 19.3%، ثم الفئة التكرارية (56 سنة فأكثر) وشكلوا ما نسبته 7.1%، وأخيرا الفئة التكرارية (25 سنة فأقل) وشكلوا ما نسبته 4.6%.

ويفسر هذا التوزيع للعينة حسب العمر فإننا نلاحظ أن أغلبهم من المديرين والمحاسبين المتقدمين بالعمر نوعا ما ولديهم باع طويل في العمل المحاسبي. وهذه الشركات تتطلب من المديرين الماليين والمحاسبين توافر خبرات سابقة وواسعة لكي يتمكنوا من القيام بواجبات المهنية في الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية.

سنوات الخبرة الوظيفية

الجدول (3-3)

توزيع عينة الدراسة من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في مؤسسة البترول الكويتية حسب سنوات الخبرة الوظيفية

المديرين الماليين والمحاسبين		الفئات والمسميات
النسبة %	التكرار	
20.4	58	5 سنوات فأقل
35.6	101	6-10 سنوات
16.9	48	11-15 سنة

20	57	20-16 سنة
7	20	21 سنة فأكثر
100	284	المجموع

يتبين من خلال الجدول السابق أن خبرة النسبة الأعلى من المستجيبين في عينة الدراسة يتركزون في الفئة التكرارية (6-10 سنوات)، وشكلوا ما نسبته 35.6% من إجمالي عينة الدراسة، ثم الفئة التكرارية (16-20 سنة) وشكلوا ما نسبته 20%، ثم الفئة التكرارية (5 سنوات فأقل) وشكلوا ما نسبته 17.5%، ثم الفئة التكرارية (11-15 سنة) وشكلوا ما نسبته 16.9%، وأخيرا الفئة التكرارية (21 سنة فأكثر) وشكلوا ما نسبته 7%. ويفسر هذا التوزيع للعينة أن المديرين الماليين والمحاسبين في الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية يتمتعون بخبرة كافية للقيام بالأعمال الموكولة إليهم. كما أن ارتفاع نسبة المديرين الماليين والمحاسبين الذين تزيد سنوات خبرتهم عن (6) سنوات دليل على ارتفاع خبرتهم العملية، ذلك أن مثل هذه الشركات الكبيرة تتبنى استراتيجيات من أجل الاحتفاظ بالموارد البشرية التي تمتلك خبرات طويلة في مجال عملها الذي يضمن الاستقرار في عمل هذه الشركات وفي سياستها الداخلية والخارجية أيضا.

المسمى الوظيفي

الجدول (3-4)

توزيع عينة الدراسة من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في مؤسسة البترول الكويتية حسب المسمى الوظيفي

المديرين الماليين والمحاسبين		الفئات والمسميات
النسبة %	التكرار	
2.8	8	مدير مالي
3.9	11	رئيس محاسبين

69.7	198	محاسب
23.6	67	مدقق داخلي
100	284	المجموع

يتبين من خلال الجدول السابق أن النسبة الأعلى من المستجيبين هم من المحاسبين، وشكلوا ما نسبته 69.7% من إجمالي عينة الدراسة، ثم المدققين الداخليين وشكلوا ما نسبته 23.6% من إجمالي عينة الدراسة، ثم رئيس المحاسبين وشكلوا ما نسبته 3.9% من إجمالي عينة الدراسة، ثم المدير المالي وشكلوا ما نسبته 2.8% من إجمالي عينة الدراسة.

التخصص

الجدول (5-3)

توزيع عينة الدراسة من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في مؤسسة البترول الكويتية حسب التخصص

المديرين الماليين والمحاسبين		الفئات والمسميات
النسبة %	التكرار	
60.6	172	محاسبة
14.4	41	إدارة أعمال
4.3	12	اقتصاد
12.6	36	مالية ومصرفية
8.1	23	نظم معلومات
100	284	المجموع

يتبين من خلال الجدول السابق أن النسبة الأعلى من المستجيبين هم من تخصص المحاسبة وشكلوا ما نسبته 60.6% من إجمالي عينة الدراسة، ثم إدارة تخصص إدارة الأعمال وشكلوا ما نسبته 14.4% من إجمالي عينة الدراسة، ثم تخصص المالية والمصرفية

وشكلوا ما نسبته 12.6% من إجمالي عينة الدراسة، ثم تخصص نظم المعلومات وشكلوا ما نسبته 8.1% من إجمالي عينة الدراسة، وأخيرا تخصص الاقتصاد وشكلوا ما نسبته 4.3% من إجمالي عينة الدراسة.

ويلاحظ من خلال مقارنة التخصصات لفئات عينة الدراسة تفوق عدد المحاسبين على بقية التخصصات، وسبب ذلك الحرص على تعزيز دوائر وأقسام المحاسبة فيها بهذا التخصص كونهم الأقدر على إدامة العمل المحاسبي في مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها.

3-3 أدوات الدراسة

قام الباحث بتصميم استبانة خاصة بالدراسة الحالية، وذلك للتعرف على مدى وجود علاقة المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة، إذ قام الباحث بتطوير هذه الأداة لتغطي الفرضيات التي استندت عليها في دراسة متغيراتها، وباستخدام عبارات تقييمية لتحديد إجابات عينة الدراسة وعلى مقياس ليكرت الخماسي ذي المستويات الخمسة، بعد قراءة موسعة للدراسات التي تتناول تحليل وتقييم أداء الإدارات المالية، والإطلاع على بعض المراجع المتخصصة في هذا المجال. وتتكون الاستبانة من جزأين رئيسيين هي:

أ- الجزء الأول: وخصص للتعرف على البيانات الشخصية والوظيفية مثل (النوع الاجتماعي،

العمر، سنوات الخبرة الوظيفية، المسمى الوظيفي، التخصص).

ب- الجزء الثاني: وخصص للعبارات التي تغطي متغيرات الدراسة وكيفية قياسها وكما يلي:

- المؤهلات والخبرات الفنية: شمل (7) عبارات وتم قياسه بالعبارات من (1-7).

- التغييرات التي تطرأ على معايير الاداء: وشمل (8) عبارات وتم قياسه بالعبارات من (8-15).

- التحديث والتطوير التكنولوجي: وشمل (6) عبارات وتم قياسه بالعبارات (16-21).

- الهيكل التنظيمي: وشمل (8) عبارات وتم قياسه بالعبارات (22-29)

- التعليمات والقوانين المالية: وشمل (6) عبارات وتم قياسه بالعبارات (29-35)

- الأداء المالي: وشمل (14) عبارة وتم قياسه بالعبارات من (36-49).

3-4 صدق الأداة وثباتها

تم التأكد من مدى صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات وذلك بإخضاعها للاختبارات

التالية:

1- قام الباحث بعرض استبانة الدراسة على عدد من الأساتذة والخبراء المختصين بعلم الإدارة والمحاسبة، وذلك للتعرف على حكمهم عن مدى صدقها الظاهري والمنطقي وعلى مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وتم بعد ذلك إجراء التعديلات المقترحة من المختصين قبل توزيعها على عينة الدراسة.

2- قام الباحث بعرض استبانة الدراسة على بعض الخبراء الممارسين في مجالات المحاسبة ومناهج البحث العلمي، وكذلك بعض المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في مؤسسة البترول الكويتية.

3- قام الباحث باختبار مدى الاعتمادية على الاستبانة باستخدام معامل (كرونباخ ألفا) ومن خلال البرنامج الإحصائي، لقياس مدى الاعتمادية وثبات أداة القياس للاستبانة، وقد بلغت

درجة اعتمادية هذه الاستبانة حسب معيار كرونباخ ألفا (97.36 %) وهي نسبة مقبولة وذات اعتمادية عالية لنتائج الدراسة الحالية، ويوضح الجدول رقم (3-6) معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة (Malhotra, 2003) .

الجدول (3-6)

قيمة معامل الثبات للمتغيرات للاستبانة

معامل الثبات كرونباخ ألفا	اسم المتغير	تسلسل الفقرات
97.81 %	المؤهلات والخبرات الفنية	7-1
94.27 %	التغيرات في معايير الأداء	15-8
95.5 %	التحديث والتطوير التكنولوجي	21-16
90.88 %	الهيكل التنظيمي	29-22
94.03 %	التعليمات والقوانين المالية	35-30
91.24 %	الأداء المالي	49-36
97.36 %	المعدل العام للثبات	49-1

تم اعتماد مقياس ليكرت المكون من خمس درجات وذلك لاختبار مقياس الاستبانة وتحديد مستوى الموافقة لكل فقرة من فقراته، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (3-7).

الجدول رقم (3-7)

اختبار مقياس الاستبانة

1	2	3	4	5	الدرجة
معدومة	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جدا	مستوى الملاءمة

ولغايات تحليل النتائج فقد تم وضع مقياس ترتيبي للأرقام الواردة في المقياس، وذلك

لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، كما هو موضح بالجدول

رقم (3-8).

الجدول رقم (3-8)

مقياس لتحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي

مستوى الموافقة	المقياس	الوسط الحسابي
معدومة	غير موافق بشدة	أقل من 2
ضعيفة	غير موافق	2-أقل من 3
متوسطة	محايد	3-أقل من 3.75
عالية	موافق	3.75 أقل من 4.5
عالية جدا	موافق بشدة	4.5-أقل من 5

3-5 الأساليب الإحصائية

تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة البيانات، وتحديدًا فإنه تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1-مقاييس النزعة المركزية:

- الوسط الحسابي mean: بهدف التعرف على تقييمات الباحثين لكل فقرة.
- الانحراف المعياري Standard deviation: لقياس درجة تشتت قيم إجابات مجتمع الدراسة عن الوسط الحسابي لكل فقرة.
- 2- الإحصاء الوصفي: Descriptive Statistics، وذلك لوصف آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة ويتضمن:

- النسب المئوية (Percentages): لاستنباط اتجاهات البيانات المبوبة حسب كل فقرة من فقرات الدراسة، وذلك لتدعيم صحة الفرضيات الأساسية أو عدم صحتها.
- جداول التوزيع التكراري (Frequencies): وهي تعكس مدى تركيز الإجابات لصالح أو لغير صالح فرضية معينة.

- 3- اختبار t-test: (One sample t- test) إذ استخدم الباحث هذا الاختبار للمقارنات الثنائية وفي اختبار فرضيات الدراسة.

3-6 أساليب جمع البيانات والمعلومات

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات فإن الباحث سيتعامل مع نوعين من

البيانات هما البيانات الثانوية والبيانات الأولية:

البيانات الأولية: وهي البيانات التي قام الباحث بجمعها من خلال الدراسة الميدانية وباستخدام

استبانة خطية سيتم تصميمها لغرض الدراسة الحالية، إذ سيتم توزيع الاستبانات على عينة

الدراسة من خلال الباحث شخصياً.

البيانات الثانوية: وهي البيانات التي استخدمها الباحث للحديث عن متغيرات الدراسة، وذلك

بالرجوع إلى المصادر المكتبية المختلفة للاطلاع عليها.

الفصل الرابع

عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

1-4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

1-1-4 المؤهلات والخبرات الفنية

2-1-4 التغيرات التي تطرأ على معايير الأداء

3-1-4 التحديث والتطوير التكنولوجي

4-1-4 الهيكل التنظيمي

5-1-4 التعليمات والقوانين المالية

6-1-4 المتغير التابع: الأداء المالي

2-4 اختبار الفرضيات

1-2-4 اختبار الفرضية الأولى

2-2-4 اختبار الفرضية الثانية

3-2-4 اختبار الفرضية الثالثة

4-2-4 اختبار الفرضية الرابعة

5-2-4 اختبار الفرضية الخامسة

الفصل الرابع

عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات

بعد أن أنهى الباحث عملية جمع المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة تم إدخالها إلى الحاسوب، وتم تحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) إذ تم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وسيتم عرض ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج على النحو التالي:

1-4 نتائج الإحصاء الوصفي والتحليلي لمتغيرات الدراسة

تم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها بواسطة أداة الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، وتحديداً تم استخدام الأساليب التالية:

1- تمت دراسة الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics) لمتغيرات الدراسة، وذلك بإيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتوزيع التكراري والنسب المئوية، بهدف التعرف على تقييمات المبحوثين من المديرين والمحاسبين العاملين في مؤسسة البترول الكويتية، وأهمية كل عبارة من العبارات الواردة باستبانة الدراسة بالنسبة لهم، وذلك بهدف تدعيم صحة الفرضيات الأساسية أو عدم صحتها.

2- تم الاعتماد على اختبار t-test (One sample t- test) للمقارنات الثنائية وذلك لاختبار فرضيات الدراسة، وذلك بحساب قيمة (t) بغرض قياس إمكانية وجود علاقة بين المتغيرات، وتنص قاعدة القرار على أنه " ترفض الفرضية العدمية H_0 وتقبل الفرضية البديلة H_a إذا كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمتهما الجدولية " وذلك عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، ومستوى ثقة 95%.

1-4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

1-1-4 المؤهلات والخبرات الفنية

تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (1-4) العلاقة بين المؤهلات والخبرات الفنية التي يمتلكها الكادر المالي والمحاسبي العامل في مؤسسة البترول الكويتية وبين الأداء المالي، وذلك من خلال إجابات عينة الدراسة عن الأسئلة المخصصة في الاستبانة، التي كانت على النحو التالي:

جدول رقم (1-4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الأولى

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة	درجة الأهمية
1	إمتلاك العاملين في أقسام المحاسبة في المؤسسة بالكفاءة المناسبة لعملهم	3.8575	.82769	عالية	1
2	امتلاك العاملين في أقسام المحاسبة الخبرة الفنية المناسبة لأداء عملهم	3.8485	.83475	عالية	2
3	توفر التأهيل العلمي المناسب للعاملين في أقسام المحاسبة في الشركة	3.7629	.8865	عالية	5
4	امتلاك المحاسبين لمعلومات جيدة وتامة بالأداء المالي	3.8030	.82765	عالية	3
5	عقد دورات (داخلية أو خارجية) منتظمة لتحسين أداء العاملين المالي في أقسام المحاسبة وتطوير قدراتهم	3.6364	.76481	متوسطة	6
6	وجود خبراء يطورون النظام المحاسبي بشكل دوري	3.5843	.86832	متوسطة	7
7	توفر نظام محاسبي كفاء في المؤسسة ويتم تغييره بشكل مستمر	3.7727	.79057	عالية	4

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه رقم (1-4) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذه الفرضية قد تراوحت ما بين (3.8575-3.5843) وأن العبارة رقم (1) التي تنص على أن " امتلاك العاملين في أقسام المحاسبة في المؤسسة بالكفاءة المناسبة لعملهم " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.8575)، وانحراف معياري بلغ (0.82769). وقد كانت أهميتها النسبية عالية، في حين أن العبارة رقم (6) التي تنص على " وجود خبراء يطورون النظام المحاسبي بشكل دوري" هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.5843) وانحراف معياري بلغ (0.86832)، وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة.

وهذا يعني أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات. إذ تبين أن العاملين في أقسام المحاسبة في المؤسسة لديهم الكفاءة المناسبة والخبرة الفنية الكافية للقيام بالأعمال الموكولة إليهم، كما تبين أن المحاسبين يمتلكون معلومات جيدة وتامة بالأداء المالي، معزز بتوفر نظام محاسبي كفء في المؤسسة ويتم تغييره بشكل مستمر.

2-1-4- التغيرات التي تطرأ على معايير الأداء

تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (2-4) العلاقة بين التغيرات التي تطرأ على معايير الأداء وبين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية، وذلك من خلال إجابات عينة الدراسة عن الأسئلة المخصصة في الاستبانة، والتي كانت على النحو التالي:

جدول رقم (4-2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الثانية

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة	درجة الأهمية
8	قدرة النظام المحاسبي على التأقلم مع التغيرات التي تطرأ على معايير الأداء المالي	3.6742	.79452	متوسطة	6
9	القدرة على تحديث النظام المالي عند ورود أي تعديلات في المعالجات وفقاً لمعايير الأداء المالي	3.5281	.75513	متوسطة	8
10	تستطيع معايير الأداء المالي معالجة العمليات المبنية على المعايير الدولية بشكل كامل	3.8764	.76319	عالية	1
11	انسجام معايير الأداء المطبقة في مجال أعداد التقارير المالية مع المعايير المحاسبية الدولية	3.8090	.95199	عالية	2
12	توفر معايير الأداء القائمة في المؤسسة وإمكانية استبدالها بأخرى	3.7640	.92960	عالية	3
13	توافق النظام المالي المطبق في المؤسسة مع معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بشكل الميزانية وطرق عرض عناصرها	3.7528	.92049	عالية	4
14	تمكن النظام المالي من معالجة العمليات المبنية على معايير الأداء الدولية بشكل كامل	3.7303	.95065	متوسطة	5
15	مواكبة النظام المالي المطبق في المؤسسة التطورات والمستجدات والمتطلبات التي تفرضها معايير الأداء الدولية	3.5618	.98805	متوسطة	7

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه رقم (4-2) أن

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذه الفرضية قد تراوحت ما بين (3.8764-

3.5281) وأن العبارة رقم (10) التي تنص على أن "معايير الأداء المالي تستطيع معالجة

العمليات المبنية على المعايير الدولية بشكل كامل" هي الأعلى بين متوسطات الإجابات،

وبمتوسط حسابي بلغ (3.8764)، وبانحراف معياري بلغ (0.76319) وقد كانت أهميتها النسبية عالية، في حين أن العبارة رقم (9) التي تنص على " القدرة على تحديث النظام المالي عند ورود أي تعديلات في المعالجات وفقا لمعايير الأداء المالي " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.5281) وبانحراف معياري بلغ (0.75513)، وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة.

وهذا يعني أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات. إذ تين أن معايير الأداء المالي تستطيع معالجة العمليات المبنية على المعايير الدولية، وهي تنسجم معها بشكل كامل ويمكن استبدالها، كما تبين أن النظام المالي المطبق في المؤسسة يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بشكل الميزانية وطرق عرض عناصرها.

3-1-4 التحديث والتطوير التكنولوجي

تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (3-4) العلاقة بين التحديث والتطوير التكنولوجي وبين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية، وذلك من خلال إجابات عينة الدراسة عن الأسئلة المخصصة في الاستبانة، والتي كانت على النحو التالي:

جدول رقم (3-4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الثالثة

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة	درجة الأهمية
16	تطوير النظام المالي المطبق في المؤسسة بشكل دوري	4.063	.7418	عالية	4
17	عقد دورات تأهيلية بتكنولوجيا المعلومات للعاملين في المؤسسة	4.036	.9710	عالية	5
18	قدرة النظام المالي المطبق في المؤسسة على التأقلم مع التطورات التكنولوجية المتسارعة والحديثة	4.000	.7007	عالية	6
19	تطوير معايير الأداء في المؤسسة بشكل دوري ومستمر	4.162	.7924	عالية	2
20	استجابة النظام المالي القائم في المؤسسة يستجيب لمتطلبات التطوير التكنولوجي والتحديث المستمر في النظم المحاسبية	4.360	.6570	عالية	1
21	إمكانية استبدال النظام المالي القائم في المؤسسة بنظام محاسبي إلكتروني متطور	4.111	.8004	عالية	3

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه رقم (3-4) أن

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذه الفرضية قد تراوحت ما بين (4.360-

4.000) وأن العبارة رقم (20) التي تنص على أن "استجابة النظام المالي القائم في

المؤسسة يستجيب لمتطلبات التطوير التكنولوجي والتحديث المستمر في النظم المحاسبية" هي

الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (4.360)، وانحراف معياري بلغ

(.6570). وقد كانت أهميتها النسبية عالية، في حين أن العبارة رقم (18) التي تنص على

" قدرة النظام المالي المطبق في المؤسسة على التأقلم مع التطورات التكنولوجية المتسارعة والحديثة " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (4.000) وبانحراف معياري بلغ (7007)، وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة.

وهذا يعني أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات. إذ تبين أن النظام المالي يستجيب للتطوير الذي يحصل لمعايير الأداء وبشكل دوري ومستمر، وأن الإمكانية موجودة لاستبداله القائم في المؤسسة بنظام محاسبي إلكتروني متطور، فضلاً عن قدرة النظام المالي المطبق في المؤسسة على التأقلم مع التطورات التكنولوجية المتسارعة والحديثة.

4-1-4 الهيكل التنظيمي

تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4-4) العلاقة بين وجود هيكل تنظيمي واضح ومعتمد يحدد اختصاصات وصلاحيات الكادر المالي والمحاسبي العامل في مؤسسة البترول الكويتية وبين الأداء المالي، وذلك من خلال إجابات عينة الدراسة عن الأسئلة المخصصة في الإستبانة، والتي كانت على النحو التالي:

جدول رقم (4-4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الرابعة

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة	درجة الأهمية
22	شمولية الهيكل التنظيمي للمؤسسة توصيفاً دقيقاً للمهام والمسؤوليات	3.791	.736	عالية	4
23	وضوح الهيكل التنظيمي للمؤسسة بما يتعلق بتوزيع الأعمال على كافة المستويات	3.936	.754	عالية	2
24	تضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة تحديداً دقيقاً للإدارات	4.000	.831	عالية	1
25	تضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة وصفاً دقيقاً للصلاحيات الممنوحة للإدارات في المستويات المختلفة	3.729	.699	متوسطة	6
26	مساهمة الهيكل التنظيمي للمؤسسة في التنسيق والتعاون بين المستويات	3.801	.807	عالية	3
27	تفهم مديري الإدارات في المستويات الإدارية المختلفة لواجباتهم بشكل واضح	3.737	.531	متوسطة	5
28	عمل الهيكل التنظيمي للمؤسسة على تخصيص الموارد لكل المستويات	3.715	.780	متوسطة	8
29	تهتم المؤسسة في وضع الشخص المناسب في المكان المناسب	3.720	.745	متوسطة	7

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه رقم (4-4) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذه الفرضية قد تراوحت ما بين (4.000 - 3.715) وأن العبارة رقم (24) التي تنص على أن " تضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة تحديداً دقيقاً للإدارات " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (4.000)، وبانحراف معياري بلغ (.831). وقد كانت أهميتها النسبية عالية، في حين أن العبارة رقم (28) التي تنص على أن " الهيكل التنظيمي للمؤسسة عمل على تخصيص الموارد لكل المستويات " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.715) وبانحراف معياري بلغ (0.780)، وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة.

وهذا يعني أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات. إذ تبين أن الهيكل التنظيمي للمؤسسة واضح بما يتعلق بتوزيع الأعمال على كافة المستويات التنظيمية، وهو يتصف بالشمولية وبالمرونة ويبين التوصيف الدقيق للمهام والمسؤوليات، وبشكل يساهم في تحقيق التنسيق والتعاون بين مختلف المستويات.

4-1-5 التعليمات والقوانين المالية

تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4-5) العلاقة بين التعليمات والقوانين المالية وبين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية ، وذلك من خلال إجابات عينة الدراسة على الأسئلة المخصصة في الاستبانة، التي كانت على النحو التالي:

جدول رقم (4-5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للفرضية الخامسة

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة	درجة الأهمية
30	توفر أنظمة وتعليمات لدى المؤسسة لتنظيم الأداء المالي	3.955	.652	عالية	4
31	وجود سجلات مالية تسجل فيها كافة الأعمال المالية الخاصة بالمؤسسة	3.810	.720	عالية	5
32	إخضاع الأداء المالي في المؤسسة لقوانين وتعليمات نافذة وكافية	4.009	.694	عالية	2
33	يرتكز الأداء المالي على قوانين ولوائح وتعليمات واضحة ومكتوبة	4.144	.748	عالية	1
34	وجود إجراءات عمل واضحة ومكتوبة لضبط الأداء المالي في المؤسسة	4.009	.939	عالية	2
35	تقوم المؤسسة بتوثيق كافة المعلومات الواردة إليها وتوزيعها على العاملين وخاصة في مجال المعايير والأنظمة	3.801	.549	عالية	6

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه رقم (4-5) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذه الفرضية قد تراوحت ما بين (4.144-3.801) وأن العبارة رقم (33) التي تنص على أن "الأداء المالي يركز على قوانين ولوائح وتعليمات واضحة ومكتوبة" هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (4.144)، وانحراف معياري بلغ (0.748). وقد كانت أهميتها النسبية عالية، في حين أن العبارة رقم (35) التي تنص على أن "المؤسسة تقوم بتوثيق كافة المعلومات الواردة إليها وتوزيعها على العاملين وخاصة في مجال المعايير والأنظمة" هي الأقل بين متوسطات

الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.801) وبانحراف معياري بلغ (0.549)، وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة.

وهذا يعني أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات. حيث تبين أن الأداء المالي في المؤسسة يخضع لقوانين وتعليمات نافذة وكافية، وهي معززة بوجود إجراءات عمل واضحة ومكتوبة/ وكذلك وجود سجلات مالية تسجل فيها كافة الأعمال المالية الخاصة بالمؤسسة وبشكل يكل ضبط الأداء المالي في المؤسسة

4-1-6 المتغير التابع: الأداء المالي

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول التالي رقم (4-6) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بالنسبة لعينة العاملين قد تراوحت ما بين (3.8575-3.4719) وأن العبارة رقم (40) التي تنص على أن " يساعد الأداء المالي في تطوير قدرات المؤسسة على التخطيط السليم لتحقيق الإنتاجية العالية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.8575)، وبانحراف معياري بلغ (0.82769). وقد كانت أهميتها النسبية عالية، في حين أن العبارة رقم (37) التي تنص على أن " يساعد الأداء المالي في عملية التطوير والتغيير في أعمال المؤسسة " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.2697) وبانحراف معياري بلغ (0.93119)، وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة.

جدول رقم (4-6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: الأداء المالي

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة	درجة الأهمية
36	يسهم الأداء المالي في تسهيل عملية اتخاذ القرارات التنفيذية والتشغيلية	3.5618	.79865	متوسطة	12
37	يساعد الأداء المالي في عملية التطوير والتغيير في أعمال المؤسسة	3.2697	.93119	متوسطة	14
38	يسهم الأداء المالي على رفع كفاءة أداء المؤسسة	3.4494	.90297	متوسطة	13
39	يساعد الأداء المالي في إكساب العاملين في المؤسسة مهارات جديدة في العمل لتحسين الأداء	3.4719	.86770	متوسطة	14
40	يساعد الأداء المالي في تطوير قدرات المؤسسة على التخطيط السليم لتحقيق الإنتاجية العالية	3.8575	.82769	عالية	1
41	يساعد الأداء المالي في تسهيل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية في المؤسسة	3.5843	.86832	متوسطة	11
42	يسهم الأداء المالي في تطوير مستوى الأداء الإداري في المؤسسة	3.7727	.88657	عالية	4
43	يساعد الأداء المالي على وضع أهداف واضحة قابلة للتنفيذ ضمن الزمن المحدد لها	3.8030	.83868	عالية	3
44	يساهم الأداء المالي في تحسين فاعلية العملية الإدارية (تخطيط، تنظيم، قيادة، رقابة) والتي تتم في المؤسسة	3.6364	.81116	متوسطة	10
45	يساعد الأداء المالي في تخفيض التكاليف في المؤسسة	3.6515	.89109	متوسطة	8
46	يسهم الأداء المالي في تنمية وتطوير أفكار العاملين بالمؤسسة	3.8485	.93475	عالية	2
47	يسهم الأداء المالي في مكافآت الأشخاص وزيادة رواتبهم	3.6404	.94038	متوسطة	9
48	نتائج الأداء المالي تظهر بشكل سريع في بداية كل سنة للاستفادة منها للسنة التالية	3.7727	.83255	عالية	4
49	تطبق نتائج الأداء المالي في الواقع العملي للمؤسسة بكافة تفاصيلها	26163.	.82769	متوسطة	7

2-4 اختبار الفرضيات

1-2-4 اختبار الفرضية الأولى:

وتتنص هذه الفرضية على أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين المؤهلات والخبرات الفنية التي يمتلكها الكادر المالي والمحاسبي العامل في مؤسسة البترول الكويتية وبين الأداء المالي. ولاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام (T. Test One Sample) للمقارنات الثنائية وعند مستوى دلالة (0.05)، والجدول التالي (7-4) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (7-4)

نتائج اختبار t . test للفرضية الأولى

القرار الإحصائي	قيمة t المعنوية Sig-t	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	المتغير
رفض الفرضية	0.000	1.671	45.25	المؤهلات والخبرات الفنية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (7-4) أن قيمة t المحسوبة بلغت (45.25) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " توجد علاقة بين المؤهلات والخبرات الفنية التي يمتلكها الكادر المالي والمحاسبي العامل في مؤسسة البترول الكويتية وبين الأداء المالي". ويؤكد ذلك قيمة Sig. المعنوية التي تساوي صفراً.

2-2-4 اختبار الفرضية الثانية:

وتنص هذه الفرضية على أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين التغيرات التي تطرأ على معايير الأداء وبين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية.

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام (One Sample T. Test) للمقارنات الثنائية وعند مستوى دلالة (0.05)، والجدول التالي رقم (8-4) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (8-4)

نتائج اختبار t . test للفرضية الثانية

القرار الإحصائي	قيمة t المعنوية Sig-t	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	المتغير
رفض الفرضية	0.000	1.671	54.15	التغيرات التي تطرأ على معايير الأداء

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (8-4) أن قيمة t المحسوبة بلغت (54.15) وقيمتها الجدولية البالغة (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " توجد علاقة بين التغيرات التي تطرأ على معايير الأداء وبين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية ". ويؤكد ذلك قيمة Sig. المعنوية التي تساوي صفراً.

3-2-4 اختبار الفرضية الثالثة:

وتنص هذه الفرضية على انه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$

(α) بين التحديث والتطوير التكنولوجي وبين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية.

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام (One Sample T. Test) للمقارنات الثنائية

وعند مستوى دلالة (0.05)، والجدول التالي رقم (4-9) يبين النتائج التي تم الحصول

عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (4-9)

نتائج اختبار t . test للفرضية الثالثة

القرار الإحصائي	قيمة t المعنوية Sig-t	قيمة t الجدولية	قيمة t المحسوبة	المتغير
رفض الفرضية	0.000	1.671	7.348	التحديث والتطوير التكنولوجي

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4-9) أن قيمة t المحسوبة بلغت

(7.348) فيما بلغت قيمتها الجدولية (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في

اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض

الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " توجد علاقة بين التحديث

والتطوير التكنولوجي وبين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية ". ويؤكد ذلك قيمة Sig.

المعنوية التي تساوي صفراً.

4-2-4 اختبار الفرضية الرابعة:

وتنص هذه الفرضية على أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($0.05 \leq \alpha$) بين وجود هيكل تنظيمي واضح ومعتمد يحدد اختصاصات وصلاحيات الكادر المالي والمحاسبي العامل في مؤسسة البترول الكويتية وبين الأداء المالي.

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام (One Sample T. Test) للمقارنات الثنائية وعند مستوى دلالة (0.05)، والجدول التالي رقم (10-4) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (10-4)

نتائج اختبار t . test للفرضية الرابعة

المتغير	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
الهيكل تنظيمي	34.26	1.671	0.000	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (10-4) أن قيمة t المحسوبة بلغت (34.26) في حين تم استخراج قيمتها الجدولية البالغة (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " توجد علاقة بين وجود هيكل تنظيمي واضح ومعتمد يحدد اختصاصات وصلاحيات الكادر المالي والمحاسبي العامل في مؤسسة البترول الكويتية وبين الأداء المالي ". ويؤكد ذلك قيمة Sig. المعنوية التي تساوي صفرًا.

4-2-5 اختبار الفرضية الخامسة:

وتنص هذه الفرضية على انه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$)

(α) بين التعليمات والقوانين المالية وبين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية.

لاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام (One Sample T. Test) للمقارنات الثنائية

وعند مستوى دلالة (0.05)، والجدول التالي رقم (4-11) يبين النتائج التي تم الحصول

عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (4-11)

نتائج اختبار t . test للفرضية الخامسة

المتغير	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية	قيمة t المعنوية Sig-t	القرار الإحصائي
التعليمات والقوانين المالية	25.37	1.671	0.000	رفض العدمية

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق (4-11) أن قيمة t المحسوبة بلغت

(25.37) وقيمتها الجدولية البالغة (1.671)، وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار

هذه الفرضية، يتبين أن قيم t المحسوبة أكبر من القيم الجدولية، لذلك فإنه يتم رفض الفرضية

العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه " توجد علاقة بين التعليمات والقوانين

المالية وبين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية ". ويؤكد ذلك قيمة Sig. المعنوية التي

تساوي صفراً.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

1-5 الاستنتاجات

2-5 التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لإجابات عينة الدراسة من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في مؤسسة البترول الكويتية، فإن هذا الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصل إليها الباحث، مثل الإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة والتي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدم الباحث عدداً من التوصيات، ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة وفق ما تم التوصل إليه من خلال إجابات عينة الدراسة في الاستبانة بما يلي:

5-1 الاستنتاجات

يمكن تلخيص نتائج التحليل واختبار الفرضيات على النحو التالي:

5-1-1 المؤهلات والخبرات الفنية: أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهلات والخبرات الفنية التي يمتلكها الكادر المالي والمحاسبي العامل في مؤسسة البترول الكويتية وبين الأداء المالي، وأن العاملين في أقسام المحاسبة في المؤسسة يتمتعون بالكفاءة والخبرة الفنية المناسبة لعملهم، وأنه توفر لديهم التأهيل العلمي المناسب والمعلومات الجيدة والتامة بالأداء المالي

5-1-2 التغيرات التي تطرأ على معايير الأداء: أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغيرات التي تطرأ على معايير الأداء وبين الأداء المالي في مؤسسة

البتروال الكويتية، إذ تستطيع معايير الأداء المالي معالجة العمليات المبنية على المعايير الدولية بشكل كامل، وأنه يوجد انسجام بين معايير الأداء المطبقة في مجال إعداد التقارير المالية مع المعايير المحاسبية الدولية، كما بينت النتائج وجود توافق النظام المالي المطبق في المؤسسة مع معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بشكل الميزانية وطرق عرض عناصرها، وبشكل يمكن النظام المالي من معالجة العمليات المبنية على معايير الأداء الدولية بشكل كامل.

3-1-5 التحديث والتطوير التكنولوجي: أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة

إحصائية علاقة بين التحديث والتطوير التكنولوجي وبين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية، وأن النظام المالي القائم في المؤسسة يستجيب لمتطلبات التطوير التكنولوجي والتحديث المستمر في النظم المحاسبية، وأنه قادر على التأقلم مع التطورات التكنولوجية المتسارعة والحديثة، فضلاً عن إمكانية استبدال النظام المالي القائم في المؤسسة بنظام محاسبي إلكتروني متطور.

4-1-5 الهيكل التنظيمي: أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين

وجود هيكل تنظيمي واضح ومعتمد يحدد اختصاصات وصلاحيات الكادر المالي والمحاسبي العامل في مؤسسة البترول الكويتية وبين الأداء المالي، وأن الهيكل التنظيمي للمؤسسة يتضمن تحديداً دقيقاً للإدارات، كما بينت النتائج وضوح الهيكل التنظيمي للمؤسسة بما يتعلق بتوزيع الأعمال على كافة المستويات وبشكل يضمن التنسيق والتعاون بين مختلف المستويات.

5-1-5 التعليمات والقوانين المالية: أشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة

إحصائية بين التعليمات والقوانين المالية وبين الأداء المالي في مؤسسة البترول الكويتية، وأن الأداء المالي يركز على قوانين ولوائح وتعليمات واضحة ومكتوبة ويخضع لقوانين وتعليمات نافذة وكافية، ومدعومة بإجراءات عمل واضحة ومكتوبة لضبط الأداء المالي في المؤسسة.

5-2 التوصيات

أخيراً قدم الباحث التوصيات التالية:

- 1- قيام مؤسسة البترول الكويتية باعتماد التكامل في عملية التقييم بين المؤشرات المالية وغير المالية ومراجعة القدرة التنافسية للمؤسسة.
- 2- إعادة النظر في النظام المالي المطبق في مؤسسة البترول الكويتية، إذ أظهرت نتائج الدراسة أن ضعف المؤسسة بتوثيق بعض المعلومات الواردة إليها وكذلك في توزيعها على العاملين وخاصة في مجال المعايير والأنظمة.
- 3- العمل على تذليل الصعوبات والمعوقات التي تواجه عملية التطوير وتوفير المتطلبات اللازمة لها، مع مراعاة طبيعة نشاط كل شركة عند البدء بتطوير النظام المالي المطبق في مؤسسة البترول الكويتية.
- 4- قيام مؤسسة البترول الكويتية بإشراك القائمين على الإدارات المالية وأقسام المحاسبة في وضع السياسات والإجراءات والتعليمات المالية المتعلقة بالنظام المالي المطبق في المؤسسة.
- 5- التركيز على إجراء دراسات دورية للتعرف على نقاط الضعف ونقاط القوة في النظام المالي، مع ضرورة الاستعانة بخبراء يطورون النظام المالي بشكل دوري.
- 6- يوصي الباحث الدارسين والباحثين الآخرين باختيار مكون واحد من مكونات النظام المالي، وإجراء دراسات عليه كون مكونات النظام المالي تعد مجالاً خصباً لمثل هذه الدراسات المتعمقة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب

- بازرة، محمود صادق، (1996)، بحوث التسويق للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات التسويقية، الرياض: مكتبة العبيكان.
- بلوط، حسن، (2002)، إدارة الموارد البشرية من منظور إستراتيجي، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
- الحسيني، فلاح حسن عداي، (2000)، الإدارة الإستراتيجية مفاهيمها، مداخلها، عملياتها المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- دهمش، نعيم، وابونصار، محمد، والخليلة، محمود، (2007)، مبادئ المحاسبة: الأصول العلمية والعملية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان: الأردن.
- السالم، مؤيد، وصالح، عادل (2003)، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، الطبعة الأولى، اربد: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
- السلمي، علي، (1995)، السياسات الإدارية في عصر المعلومات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة: مصر.
- عقيلي، عمر وصفي، (2005)، إدارة الموارد البشرية: بعد استراتيجي، الطبعة الثانية، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

- عمار، حسين حسن، (2002)، **العملية الإدارية**، الرياض: معهد الإدارة العامة.
- فضالة، أبو الفتوح (2004). **التحليل المالي وإدارة الأموال**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- فليح، حسن جهاد، (1980)، **تقويم الأداء في الأنشطة الإنتاجية**، دار الرسالة، بغداد.
- قاسم، عبد الرزاق محمد، (1998) **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.
- قلعوي، غسان، (1998)، **رقابة الأداء، المشاركة: دار المسار للدراسات والاستشارات والنشر**.
- كراجة، عبد الحميد وآخرون، (2000). **الإدارة والتحليل المالي أسس ومفاهيم وتطبيقات**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- كامل، محمد سمير، (2002)، **أساسيات المراجعة في ظل بيئة نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية: مصر.
- كركور، عدنان، والفارس، سليمان (2000). **التقويم الإداري في المشروعات: تقويم المشاريع الجيدة والقائمة**، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
- محمد، منير شاكر، وإسماعيل، إسماعيل، ونور، عبد الناصر (2005). **التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات**، عمان: دار وائل للنشر.
- مطر، محمد (2006). **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني: الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، الطبعة الثانية. عمان: دار وائل للنشر.

- المليجي، هشام حسن عواد، (1999) القياس والإفصاح المحاسبي في معايير المحاسبة المصرية، بدون ناشر، القاهرة.

- الهيتي، خالد عبد الرحيم (2000)، إدارة الموارد البشرية، مدخل استراتيجي، الطبعة الأولى، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.

الرسائل الجامعية

- الباشا، عوني راغب، (2005)، سبل تفعيل دور الرقابة لضبط الأداء المالي الخاص بالمدفوعات العامة للسلطة الكويتية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية: غزة.

- جابر، علي فاضل، (2006) بعنوان: التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء: دراسة تحليلية للبيانات المالية لشركة الخزف السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

- جاد، عاطف فوزي إبراهيم، (2002)، قائمة التدفقات النقدية كاداه لتحليل مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.

- الرواشدة، سمير، (2006)، العلاقة بين القيمة الاقتصادية المضافة ومقاييس الأداء التقليدية بعوائد الأسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان: الأردن.

- زينة، قمرى، (2009). واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكيكدة ودورها في اتخاذ القرار، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر.

- عبد الله، علي خلف، (2008) بعنوان: التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
- عبيدات، أحمد نواف (2006)، بناء نموذج لتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار باستخدام معلومات قائمة التدفقات النقدية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان للدراسات العليا، عمان: الأردن.
- العجمي، منصور، (2011)، قياس كفاءة وفاعلية النظم المحاسبية في شركات النفط الكويتية (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان للدراسات العليا، عمان: الأردن.
- عطية، صبري إسحاق، (2004). دراسة تحليلية لقائمة التدفقات النقدية ودورها في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية تجارة: جامعة عين شمس.
- علي، سهير حسين إبراهيم (2010). أثر استخدام مبدأ محاسبة المسؤولية علي تقويم الأداء المالي دراسة حالة الهيئة القومية للكهرباء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- الفضل مؤيد محمد، وأبو حمد، رضا صاحب، والغالبي مجيد محسن (2003) بعنوان: استخدام التكامل بين المعايير المالية وغير المالية لتقييم أداء المنشأة: دراسة ميدانية في المصرف المتحد للفترة 1996-2003. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.

- كريم, عبد الحفيظ, (2004) العلاقة بين مقاييس الاداء المحاسبية والاقتصادية والعوائد السوقية للأسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

- نعمه، نغم حسين، (2002)، اثر استثمار رأس المال الفكري على الأداء المنظمي، رسالة ماجستير، إدارة أعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، العراق.

المجلات والدوريات

- بدران، سناء، (1999)، تحليل الأساليب إعادة التغيرات في المركز المالي مع نماذج مقترحة بالتطبيق على دولة الإمارات المتحدة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد الثالث عشر.

- حداد، فايز سليم، (2001)، العلاقة بين التدفقات النقدية من التشغيل والاستثمار والتمويل والعوائد غير العادية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 28، العدد 1، ص ص 1-14.

- خشارمة، حسين، (2005)، تقييم أداء شركات القطاع العام في الأردن من وجهة نظر الشركات نفسها والأجهزة المسؤولة عنها، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد (29) ، العدد (2)، ص 297-304.

- الخلايلة، محمود، (2004) مؤشرات الأداء المبنية على الأرباح ومؤشرات الأداء النقدية وعلاقتها بالتغيرات في عوائد الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق عمان المالية: المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد 11، العدد 2، ص ص 183-204.

- الخاليلة، محمود، (2001)، العلاقة بين مؤشرات الأداء المحاسبية ومؤشرات الأداء السوقية: مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، مجلد 28 العدد الاول، ص ص 93-109.
- الغروري، 2001، نحو نظام متكامل لمقاييس الأداء في منشآت الأعمال، دراسة تجريبية، مجلة كلية التجارة، جامعة المنصورة: مصر.
- الغرايبة، فوزي، وجعفر، داوود، (1988)، مضمون الأرقام المحاسبية من المعلومات في الشركات المساهمة الأردنية، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 4، العدد 1، ص ص 201-233.
- الغروري، 2001، نحو نظام متكامل لمقاييس الأداء في منشآت الأعمال، دراسة تجريبية، مجلة كلية التجارة، جامعة المنصورة: مصر.
- مجلة الرقابة المالية، المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، تونس: السنة الخامسة عشرة، العدد 28، تموز 1996.
- مطر، محمد (2001). طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي: دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحاسبين الماليين في الأردن. مجلة البصائر. المجلد 5. العدد 1. ص 7-61.
- المليجي، إبراهيم السيد، (2007)، دراسة واختبار مقاييس الأداء المبنية على الربح المحاسبي ومقاييس الأداء المبنية على التدفق النقدي في قياس أداء الشركات المساهمة المصرية، قسم المحاسبة، مجلة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

- عليان، عبد الرحمن،(2002)، موازنة البرامج والمحاسبة عن الأداء: القواعد والتطبيق، الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، مؤتمر تحديث نظم الموازنة والرقابة على الأداء، القاهرة.

النشرات والتقارير

- النشرة التعريفية الصادرة عن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها، التكامل في الأداء، 2009.

- التقرير السنوي الصادر عن مؤسسة البترول الكويتية، لعام 2010.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- Bergevin, P.M.(2002).**Financial Statement Analysis: An Integrated Approach**. New Jersey: Prentice Hall, Inc.
- Bob, Losyk. (2002). "How To Conduct a Performance Appraisal", **Public Management**, USA, Vol. 84, Issue. 3, PP: 8 – 11.
- Carslaw, C.A., and Mills, J.R.(1999). Developing Ratios for Effective Cash Flow Statement Analysis, **Journal of Accountancy**, November, pp 70-63.
- Decenzo , David A. & Robbins, Stephen P. (1999), *Human Resource Management: Concepts and Applications*. 6th edition, New York: Jhon - -
- Dietrich, (1996), Financial Institution: Value Creation in Theory and Practice, **Journal of Application Corporation**, 10, p p 68-71.
- Donatas Pilinkus, Vytautas Boguslauskas (2009) The Short-Run Relationship Between Stock Market Prices And Macroeconomic

Variables In Lithuania: An Application Of The Impulse Response Function, **Economics Of Engineering Decisions**. Vol (3), PP 20-80.

- Friedlob, G.T., and Schneider, L.L.F. (2003). **Essentials of Financial Analysis**. New Jersey: Wiley.

- Gibson, C.H. (2001). **Financial Reporting and Analysis**. New York: Thomson, south-western.

- Gill, Angelo S. (2000) "Profile of Performance, Performance Appraisals", **American Printer**, Vol. 221, Issue. 5.

- Hall, John, 1990, Monitoring A Companies Operating Cash Flow Using Variance Analysis, *Accounting Horizons*.

- James E. Hunton, Robert Libby and Cheri L. Mazza, (2006) " Financial Reporting Transparency and Earnings Management ", **The Accounting Review**, Vo 81, No.1, Pp.135-157.

- Jones, Garth R. & George, Jennifer M. (2004). **Essentials of Contemporary Management** . Boston: McGraw Hill Irwin.

- Kieso,D.E. Weygand, J.J, Warfield, T.D. (2005), **International Accounting**. New Jersey: Wiley.

- Leemput & Kearney, (1990), Where is the Value Created in Your Business? **Jouranal of Retail Banking**, 5, p p 7-18.

- Mattel, Chris, (1996), **Managing Bank Capital, Allocation and Performance Measurement West Sussex**: John Willy and Sons.

- Poster, Theodore H. & Streib, Gregory (2005). Elements of Strategic Planning and Management in Municipal Government: Status After Two Decades. **Public Administration Review**, Vol.65 No.1, pp: 45-56. online: www.ingentaconnect.com/content, Cited on 27/11/2010.

- Rezaee Z. (2004) " Restoring public trust in the accounting profession by developing anti-fraud education, programs, and auditing ", **Managerial Auditing Journal**, Vo.19, No.1, pp.134-148.

- Robert W. McGee, (2007) " Corporate Governance in Russia: a case Study of Timeliness of Financial Reporting in the Telecom Industrial ", **International Finance Review**, Vo.7, Pp.365-390.
- Roehl - Anderson, J. M, and Bragg, S. M. (2005). **The Controllers Function: The Work of the Managerial Accountant**. New Jersey: Wiley.
- Schroeder,R.G.; Clark, M.W.; Cathay, J.M.(2001). **Accounting Theory and Analysis, Text Cases and Readings**. New Jersey: Wiley
- Shaked, Allen & Oirre Leroy, 1997, Creating Value Through EVA: Mythor Reality? Strategy Management, Competition, 9, p: 16-41
- Shane S. Dikolli & Igor Vaysman (2006), **Contracting On The Stock Price And Forward-Looking Performance Measures**, European Accounting Review,Vol. 15, No. 4, 445–464.
- Sinkey, Joseph, (1998), **Commercial Bank Financial Management**, 5th ed. Newjersy.
- Stickney, C. P, and Brown, P. R.(1999). **Financial Reporting and Statement Analysis: A Strategic Perspective's**. USA: Harcourt Brace & Company.
- Wild, J.J.; Subramanian, K.R.; Halsey, R .F. (2003). **Financial Statement Analysis** , 8th Ed. New York: McGraw - Hill Companies, Inc.

ملحق رقم (1)
استبانة الدراسة

جامعة الشرق الأوسط
كلية الأعمال / قسم المحاسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي المستجيبة:

أخي المستجيب:

تحية احترام وتقدير،،،

استبانة حول موضوع:

تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، ولأهمية رأيكم حول موضوع الدراسة، يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة المرفقة علماً بأنه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة ولإغراض البحث العلمي فقط، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط، عمان: المملكة الأردنية الهاشمية.

وشكراً لتعاونكم

الباحث

مشعل جهز

المطيري

القسم الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

الخاصية	توزيع الخاصية
1- النوع الاجتماعي	ذكر <input type="checkbox"/> أنثى <input type="checkbox"/>
2- العمر	25 سنة فأقل <input type="checkbox"/> 26-35 سنة <input type="checkbox"/> 36-45 سنة <input type="checkbox"/> 46-55 سنة <input type="checkbox"/> 56 سنة فأكثر <input type="checkbox"/>
3- سنوات الخبرة الوظيفية	5 سنوات فأقل <input type="checkbox"/> 6-10 سنوات <input type="checkbox"/> 11-15 سنة <input type="checkbox"/> 16-20 سنة <input type="checkbox"/> 21 سنة فأكثر <input type="checkbox"/>
4- المسمى الوظيفي	مدير مالي <input type="checkbox"/> رئيس محاسبين <input type="checkbox"/> محاسب <input type="checkbox"/> مدقق داخلي <input type="checkbox"/> أخرى <input type="checkbox"/>

<input type="checkbox"/>	اقتصاد	<input type="checkbox"/>	ادارة اعمال	<input type="checkbox"/>	محاسبة	5- التخصص
<input type="checkbox"/>	اخرى اذكرها	<input type="checkbox"/>	نظم معلومات	<input type="checkbox"/>	مالية ومصرفية	

القسم الثاني: معلومات حول متغيرات الدراسة.

برأيكم ما هو الأثر للفقرات التالية عن الأداء المالي للشركة، وذلك بوضع إشارة (√) إزاء الجواب المناسب.

المتغيرات المستقلة

التسلسل	العبارة	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	متدنية	معدومة
المؤهلات والخبرات الفنية						
1	إمتلاك العاملون في أقسام المحاسبة في المؤسسة بالكفاءة المناسبة لعملهم					
2	إمتلاك العاملون في أقسام المحاسبة في المؤسسة الخبرة الفنية المناسبة لأداء عملهم					
3	توفر التأهيل العلمي المناسب للعاملين في أقسام المحاسبة في الشركة					
4	إمتلاك المحاسبين لمعلومات جيدة وتامة بالأداء المالي					
5	عقد دورات (داخلية أو خارجية) منتظمة لتحسين أداء العاملين المالي					

					في أقسام المحاسبة وتطوير قدراتهم
					6 وجود خبراء بطورون النظام المحاسبي بشكل دوري
					7 توفر نظام محاسبي كفؤ في المؤسسة ويتم تغييره بشكل مستمر
التغيرات التي تطرأ على معايير الأداء					
					8 قدرة النظام المحاسبي على التأقلم مع التغيرات التي تطرأ على معايير الأداء المالي
					9 القدرة على تحديث النظام المالي عند ورود أي تعديلات في المعالجات وفقاً لمعايير الأداء المالي
					10 تستطيع معايير الأداء المالي معالجة العمليات المبنية على المعايير الدولية بشكل كامل
					11 انسجام معايير الأداء المطبقة في المؤسسة في مجال أعداد التقارير المالية مع المعايير المحاسبية الدولية
					12 توفر معايير الأداء القائمة في المؤسسة وإمكانية استبدالها بأخرى
					13 توافق النظام المالي المطبق في المؤسسة مع معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بشكل الميزانية وطرق عرض عناصرها
					14 تمكن النظام المالي من معالجة العمليات المبنية على معايير الأداء الدولية بشكل كامل
					15 مواكبة النظام المالي المطبق في المؤسسة التطورات والمستجدات والمتطلبات التي تفرضها معايير الأداء الدولية
التحديث والتطوير التكنولوجي					
					16 تطوير النظام المالي المطبق في المؤسسة بشكل دوري
					17 عقد دورات تأهيلية بتكنولوجيا المعلومات للعاملين في المؤسسة
					18 قدرة النظام المالي المطبق في المؤسسة على التأقلم مع التطورات التكنولوجية المتسارعة والحديثة
					19 تطوير معايير الأداء في المؤسسة بشكل دوري ومستمر
					20 استجابة النظام المالي القائم في المؤسسة يستجيب لمتطلبات التطوير التكنولوجي والتحديث المستمر في النظم المحاسبية
					21 إمكانية استبدال النظام المالي القائم في المؤسسة بنظام محاسبي إلكتروني متطور

الهيكل التنظيمي					
				شمولية الهيكل التنظيمي للمؤسسة توصيفاً دقيقاً للمهام والمسؤوليات	22
				وضوح الهيكل التنظيمي للمؤسسة بما يتعلق بتوزيع الأعمال على كافة المستويات	23
				تضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة تحديداً دقيقاً للإدارات	24
				تضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة وصفاً دقيقاً للصلاحيات الممنوحة للإدارات في المستويات المختلفة	25
				مساهمة الهيكل التنظيمي للمؤسسة في التنسيق والتعاون بين المستويات	26
				تفهم مديرو الإدارات في المستويات الإدارية المختلفة لواجباتهم بشكل واضح	27
				عمل الهيكل التنظيمي للمؤسسة على تخصيص الموارد لكل المستويات	28
				تهتم المؤسسة في وضع الشخص المناسب في المكان المناسب	29
التعليمات والقوانين المالية					
				توفر أنظمة وتعليمات لدى المؤسسة لتنظيم الأداء المالي	30
				وجود سجلات مالية تسجل فيها كافة الأعمال المالية الخاصة بالمؤسسة	31
				إخضاع الأداء المالي في المؤسسة لقوانين وتعليمات نافذة وكافية	32
				يرتكز الأداء المالي على قوانين ولوائح وتعليمات واضحة ومكتوبة	33
				وجود إجراءات عمل واضحة ومكتوبة لضبط الأداء المالي في المؤسسة	34
				تقوم المؤسسة بتوثيق كافة المعلومات الواردة إليها وتوزيعها على العاملين وخاصة في مجال المعايير والأنظمة	35

المتغير التابع: الأداء المالي

التسلسل	العبارة	موافق جداً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جداً
36	يساهم الأداء المالي في تسهيل عملية اتخاذ القرارات التنفيذية والتشغيلية					
37	يساعد الأداء المالي في عملية التطوير والتغيير في أعمال المؤسسة					

					يساهم الأداء المالي على رفع كفاءة أداء المؤسسة	38
					يساعد الأداء المالي في إكساب العاملين في المؤسسة مهارات جديدة في العمل لتحسين الأداء	39
					يساعد الأداء المالي في تطوير قدرات المؤسسة على التخطيط السليم لتحقيق الإنتاجية العالية	40
					يساعد الأداء المالي في تسهيل عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية في المؤسسة	41
					يساهم الأداء المالي في تطوير مستوى الأداء الإداري في المؤسسة	42
					يساعد الأداء المالي على وضع أهداف واضحة قابلة للتنفيذ ضمن الزمن المحدد لها	43
					يساهم الأداء المالي في تحسين فاعلية العملية الإدارية (تخطيط، تنظيم، قيادة، رقابة) والتي تتم في المؤسسة	44
					يساعد الأداء المالي في تخفيض التكاليف في المؤسسة	45
					يساهم الأداء المالي في تنمية وتطوير أفكار العاملين بالمؤسسة	46
					يسهم الأداء المالي في مكافآت الأشخاص وزيادة رواتبهم	47
					نتائج الأداء المالي تظهر بشكل سريع في بداية كل سنة للاستفادة منها للسنة التالية	48
					تطبق نتائج الأداء المالي في الواقع العملي للمؤسسة بكافة تفاصيلها	49

انتهت الاستبانة شاكرا لكم تعاونكم

ملحق رقم (2)

أسماء الأساتذة محكمي استبانة الدراسة

التسلسل	الاسم	الجامعة
1	الأستاذ الدكتور يسري أمين	جامعة عمان العربية
2	الدكتور غسان المطارنة	جامعة الشرق الأوسط MEU
3	الدكتور ظاهر القشي	جامعة الشرق الأوسط MEU
4	الدكتور احمد أبو السكر	جامعة عمان العربية
5	الدكتور خالد أبو الغنم	جامعة عمان العربية
6	الدكتور نمر السليحات	جامعة عمان العربية
7	الدكتور قاسم العواقله	جامعة آل البيت
8	الدكتور صالح الزرقان	جامعة الإسراء
9	الدكتور شقيري فوزي موسى	جامعة الإسراء
10	الدكتور سعدون مهدي	جامعة الإسراء